



المنظمة الدولية للهجرة



الأمم المتحدة  
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا  
مكتب شمال أفريقيا

## اجتماع الخبراء

تقييم مسار الاندماج الإقليمي لاتحاد المغرب العربي حول  
اتفاقية الضمان الاجتماعي وسياسة الهجرة

20-21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013

---

إدراج إشكالية الهجرة ضمن السياسات والاستراتيجيات التنموية في بلدان شمال أفريقيا

---

مشروع تقرير



## الفهرس

### المقدمة

الجزء الأول: دراسة الحالة في كل من الجزائر، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، والسودان، وتونس  
مقدمة

### أولا – التشريعات الوطنية

### ثانيا – المؤسسات والتخطيط الاستراتيجي

- 1- المؤسسات المكلفة بشؤون الهجرة
- 2- السياسات والاستراتيجيات والمشاريع
- 3- التنسيق المؤسسي البيئي وآليات التشاور والرصد والتقييم مع المجتمع المدني
- 4- البعد دون الإقليمي والتعاون بين دول الجنوب
- 5- الدراسات الوطنية والخرائطية

### ثالثا – الأولويات في مجال الهجرة

- 1- الحاجة إلى التكوين في مجال الهجرة والتنمية
- 2- الأولويات في مجال الهجرة

### الجزء الثاني – الخلاصات والتوصيات

### المراجع

### لائحة المختصرات



## مقدمة

تندرج هذه الدراسة ضمن المبادرة التي أعلنت عنها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة على مستوى القارة الأفريقية. وتسعى إلى صياغة تقرير قاري يحمل تقييما للتدابير التي اتخذتها البلدان الأفريقية لإدراج عنصر الهجرة الدولية ضمن مخططاتها واستراتيجياتها التنموية.

وتعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بشراكة وطيدة مع كل من المنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأفريقي وغيرهما من الشركاء لدعم البلدان الأفريقية الأعضاء التي تواجه تحديات متزايدة في مجال الهجرة. وتبعا لهذه الشراكة، تجسد التفكير في إنجاز التقرير القاري عن إدراج عنصر الهجرة الدولية ضمن البرامج والاستراتيجيات التنموية للمضي قدما في فهم تحديات الهجرة في أفريقيا. ويهدف تقرير المنطقة دون الإقليمية إلى دراسة القرارات السياسية التي اتخذتها بلدان المنطقة دون الإقليمية الستة بشمال أفريقيا (تونس، والجزائر، والسودان، ومصر، المغرب، وموريتانيا) على المستوى الوطني، بهدف التعرف على كيفية مراعاة عنصر الهجرة الدولية.

وتُعد هذه الدراسة مصدرا هاما للمعلومات عن الوضع دون الإقليمي ضمن التقرير القاري وستساهم أيضا كوسيلة مرافعة في يد صناع القرار السياسيين، والمسؤولين عن التخطيط، والباحثين، وغيرهم من الفاعلين الاستراتيجيين في مجال الهجرة في شمال أفريقيا من أجل النهوض بمساهمة الهجرة الدولية في تنمية المنطقة دون الإقليمية اقتصاديا واجتماعيا. وتمت صياغة هذا التقرير على إثر المسح الذي أجري على مستوى المؤسسات الحكومية المكلفة بالهجرة في كل من البلدان المعنية. وقد اعتمدنا في إنجاز هذا المسح على الاستبيان الذي يقوم مقام أداة تحليل تساعد على تسهيل تقييم إدراج الهجرة في المخططات والاستراتيجيات التنموية. وقد أرسل هذا الاستبيان إلى مؤسسات بلدان المنطقة دون الإقليمية<sup>1</sup>.

ويتضمن الاستبيان المذكور 20 سؤالاً، من بينها أسئلة مفتوحة، ونصف مفتوحة، وأخرى مقيّدة. وتتعلق الأسئلة بـ"التصور عن مساهمة المهاجرين والمهاجرين الأجانب"، و"السياسات المطبقة"؛ إضافة إلى "الأولويات في مجال الهجرة".

وأنجز هذا التقرير على ضوء تحليل البيانات التي تم استقائها من عمليات المسح التي أجريت على مستوى المؤسسات المعنية. فيبدأ بلمحة عن الأجوبة المقدمة من البلدان، ثم يعرض مقارنة بين البيانات القطرية. ويتضمن الجزء الأخير عرضاً لخلاصات المسح، مع إبراز القيود والصعوبات التي واكبته، إضافة إلى صياغة جملة من التوصيات.

---

<sup>1</sup> توجد رفقته لائحة الاستبيانات المملوءة.

الجزء الأول : دراسة الحالة في كل من  
الجزائر، ومصر، والمغرب، وموريتانيا،  
والسودان، وتونس

## مقدمة

يهدف هذا التقرير إلى تحليل إدراج عنصر الهجرة والتنمية في التخطيط الاستراتيجي الوطني. ولهذا الغرض، صاغت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استبياناً تم إرساله إلى المؤسسات المكلفة بالهجرة في البلدان الستة المعنية قصد ملئه. إضافة إلى ذلك، نُظمت زيارات ميدانية إلى هذه المؤسسات في بلدين هدفين وهما الجزائر والمغرب. وفيما يتصل بالأجوبة التي أمدتنا بها مؤسسات البلدان، فرغم أنه تم ملء الاستبيان بأكمله، إلا أن بعض الأجوبة كانت أكثر إسهاباً وتفصيلاً من غيرها. ويعرض هذا التقرير تحليلاً مفصلاً عن هذه البيانات.

وعموماً، أشارت التقارير الوطنية إلى أن الهجرة تؤخذ من منظور إيجابي ومتبادل بين البلدان المدروسة سواء تعلق الأمر بالهجرة أو بالهجرة الأجنبية، أي من حيث أنها بلدان استقبال أو مصدر. ويضطلع المهاجرون بدور هام جداً في تنمية البلدان اقتصادياً واجتماعياً، حسبما اتضح من الأجوبة المقدمة.

ولا تقتصر الهجرة فقط على كونها مجرد مورد مالي مهم، بل تمثل خزاناً من الكفاءات البشرية والعلمية والتقنية. وإذا ما حللنا بيانات البنك الدولي (2008) المتعلقة بتصنيف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث قيمة تحويلات المهاجرين، نجد أن مصر تحتل المرتبة الأولى، يليها المغرب في المرتبة الثانية، في حين تأتي الجزائر في المرتبة الخامسة وتونس في المرتبة السادسة. وتبرز المقارنة بأن المبالغ المحولة إلى المغرب وإلى مصر، أكثر أهمية من المبالغ التي يحولها الجزائريون والتونسيون.

البلدان	المبالغ بمليار دولار أمريكي	
1	مصر	5,9
2	المغرب	5,7
3	لبنان	5,5
4	الأردن	2,9
5	الجزائر	2,9
6	تونس	1,7
7	اليمن	1,3
8	إيران	1,1
9	سوريا	0,8
10	الضفة الغربية	0,6

بالنسبة لموريتانيا، لا تتوفر لدينا معلومات تتعلق بتحويلات الأموال التي يقوم بها الشتات الموريتاني، إذ يصعب تحصيل هذه البيانات بسبب الطابع غير النظامي لإجراءات التحويل. ويبرز تقرير البنك الدولي لسنة 2007 عن مراجعة البيانات الاقتصادية الكلية المتعلقة بموريتانيا أن تحويلات الموريتانيين العاملين بالخارج انتقلت من 22 إلى 45 مليون دولار في المتوسط في الفترة ما بين 1992-1996. كما لا تتوفر البيانات حسب السنوات. إلا أننا عندما نلاحظ المهاجرين من مجموعة ساراكولي في منطقة غيديماغا المستقرين بفرنسا، نستخلص تأثيراً إيجابياً للشتات الموريتاني على تنمية البلاد. بالفعل، فقد ساعد هؤلاء المهاجرون على نقل الكفاءات وإنجاز استثمارات في القطاع العقاري وفي إنشاء جمعيات

المهاجرين الفاعلين في التنمية المحلية (إنشاء البنى الأساسية : المدارس، المؤسسات الصحية، ودعم التعاونيات النسائية). وبالتالي، ساهم هذا الشّتات في بروز أوجه تعاون لامركزية وتشجيع التوأمة بين بلديات موريتانيا مع بلديات المدن الفرنسية، على وجه الخصوص<sup>2</sup>.

وعلى هذا الأساس، انبثقت إرادة البلدان في تعبئة الرساميل (المالية والبشرية) للجاليات المستقرة بالخارج. وتحدثت المؤسسات المدروسة عن بعض التحديات التي ينبغي رفعها في مجال حقوق المهاجرين في بلدان الاستقبال. ويتعلق الأمر بالحفاظ على هويتهم وثقافتهم من جهة، وبالعامل على تسهيل اندماجهم في بلد الاستقبال، وتمتعهم بالحقوق الاجتماعية، وفي إنشاء آليات لإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية، من جهة أخرى.

ويتضح لنا في الحالات الستة وجود اهتمام خاص بإنشاء العلاقات مع الجالية في الخارج، التي تمثل موردا للثروات البشرية والمالية الضرورية لدعم التنمية الوطنية.

أما عن التصور تجاه الهجرة الأجنبية، ففي الجزائر والسودان وتونس، توجد إشارة إلى الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها التحويلات التكنولوجية والعلمية وإلى إنشاء فرص الشغل على يد المقاولات والجالية بالخارج. وقد تمت الإشارة إلى الملف الاستراتيجي للتدبير الجيد لتدفق المهاجرين ومحاربة الشبكات العابرة للحدود للاتجار في البشر والرق، ضمن حالة موريتانيا. وبالنسبة لمصر، نسجل وجود بعض الإكراهات المتعلقة بارتفاع الضغط على سوق الشغل المحلي. أما في المغرب، فقد تم إطلاق ورش السياسة الجديدة للمهاجرين التي تأخذ بعين الاعتبار عنصر الهجرة الأجنبية، في شهر أيلول/سبتمبر 2012.

من جهة أخرى، نلاحظ وجود اختلال بين السياسة المتعلقة بالهجرة وتلك المتعلقة بالهجرة الأجنبية. فالهجرة معروفة نسبيا ومحددة من حيث فوائدها بالنسبة للبلد، وتوجد الإحصائيات وبرامج الدعم المؤسسي والمالي قائمة منذ عدة سنوات. وفي المقابل، الهجرة الأجنبية غير معروفة نوعا ما (حديثه، غياب الأرقام وغياب الاستراتيجيات)، والمؤسسة التي تشير صراحة إلى هذا العنصر هي وزارة الداخلية في كل بلد، وعلى الخصوص مديرية الهجرة ومراقبة الحدود.

ومع ذلك، ساهمت الهجرة الأجنبية في تعويض النقص الملحوظ في اليد العاملة المؤهلة في بعض القطاعات. إضافة إلى ذلك، وإثر تكثف تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي مؤخرا، ساعد توفر الكفاءات التي تأتي بها المقاولات الأجنبية على اكتساب يد عاملة جديدة مؤهلة في قطاعات واعدة.

## أولا – التشريعات الوطنية

في بداية الألفية الثانية، أدخلت جميع البلدان المدروسة إصلاحات على قوانينها المتعلقة بالهجرة وعلى مبادئ قانونية أخرى ذات الصلة، مثل قانون الجنسية، ومدونة الشغل، والقانون الجنائي، التي تعود أغليبتها إلى السبعينيات والستينيات. وهكذا، عدّلت كل من الجزائر والمغرب وتونس جذريا منظومتها القانونية، خصوصا قانوني الهجرة والجنسية ؛ فإضافة إلى ذلك عدّلت الجزائر القانون الجنائي، بينما

<sup>2</sup> م. ولد ابراهيم ولد جيدو فاه في إطار مشروع بحث المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية " Faire des migrations un facteur de développement : une étude sur l'Afrique du Nord et l'Afrique de l'Ouest ". 2000.

عدّل المغرب ومصر قانون الشغل<sup>3</sup>. وعدّلت السودان سنة 2000 تشريعاتها المتعلقة بالعمال غير السودانيين، وقانون الجنسية، علما أن القوانين الأخرى المتعلقة بالهجرة تعود إلى التسعينيات. أما موريتانيا التي كانت تملك مسبقا قوانين تنظيمية عن الهجرة (مع وجود قانون خاص ضد الهجرة الأجنبية غير الشرعية منذ 1965)، فقد حذت أيضا حذوهم بسن قوانين في مواضيع مخصصة، مثل الرق واللجوء.

وعلى وجه العموم، تميل الإصلاحات الأخيرة في معظم البلدان المدروسة إلى الطابع الأمني وتضييق الخناق على كل من الهجرة الأجنبية والهجرة، ولو أنه يمكننا ملاحظة إدخال بعض القوانين الجديدة مقارنة مع الأحقاب السابقة. وتبرز الاختلافات على مستوى الاستراتيجية المتبعة، ودرجة الانفتاح ومنح الحقوق للمهاجرين واللاجئين، ووجود التمييز من عدمه بين فئات المهاجرين، وعدد وغنى الاتفاقات الثنائية المتعلقة بهجرة اليد العاملة (مع بلدان أخرى ومع الاتحاد الأوروبي)، والعناية بالجاليات المقيمة بالخارج، وغيرها. وتتمثل خصوصية المنطقة في إلزامية التأشيرة للخروج من هذه البلدان، باستثناء مصر وموريتانيا اللذين عمدا إلى إلغائها سنة 1985.

وعززت الجزائر بموجب قانون 2008<sup>4</sup> العقوبات المفروضة على الهجرة غير الشرعية وتسهيلها سواء تعلق الأمر بالأجانب أو بالجزائريين الخارجيين من البلاد بدون تأشيرة. وفي حالة الطرد، ينص القانون على إمكانية الاحتفاظ الإداري. ويضمن القانون بعض الحقوق مثل التجمع العائلي، إلا أن بعض القيود ما تزال قائمة، مثل الحق في الملكية الخاضع للرخصة الإدارية. ويمنع قانون الشغل لسنة 1990<sup>5</sup> تشغيل المستخدمين الأجانب في الوظيفة العمومية باستثناء التعليم، ولا يُجيزه في باقي القطاعات إلا في حالة غياب اليد العاملة الوطنية المؤهلة (شرط الأفضلية الوطنية). بالنسبة للجزائريين المقيمين بالخارج، توجد اتفاقية الحماية الاجتماعية مع فرنسا وتُخصص لهم ثمانية مقاعد في المجلس الوطني منذ 1997. وتم أيضا تعزيز محاربة الرق. ولا يوجد أي تشريع مخصص للاجئين، رغم وجود الصحراويين بكثافة. وقد وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة الأوروبية-مستوطنة مع الاتحاد الأوروبي، والتي تنشئ خصوصا التعاون في مجال الوقاية من الهجرة الأجنبية غير الشرعية ومراقبتها<sup>6</sup>.

وعملت مصر سنة 2005 على تعديل قانونها القديم المنظم للهجرة الأجنبية<sup>7</sup> لسنة 1960، وقانون الشغل سنة 2003<sup>8</sup>، في حين أن القانون الذي ينظم الهجرة لم يتغير منذ 1983<sup>9</sup>. ويحق لكل مواطن مصري الهجرة بشكل دائم أو مؤقت، شريطة الحصول على ترخيص من وزارة الدفاع، ومن بلد الوجهة إذا تعلق الأمر بهجرة دائمة. أما الأشخاص الراغبون في الهجرة بصفة دائمة فيتمتعون بإمكانية التسجيل في السجل الوطني، مما يمكنهم من تلقي المعلومات المتعلقة بفرص الهجرة.

<sup>3</sup> قانون الشغل حديث جدا في تونس، يعود إلى التسعينيات.

<sup>4</sup> القانون رقم 08-11 يتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها.

<sup>5</sup> قانون الشغل، 1990.

<sup>6</sup> انظر أيضا القانون الجنائي، قانون رقم 09-01 بتاريخ 25 شباط/فبراير 2009 وقانون الجنسية 2007.

<sup>7</sup> القانون 88 لسنة 2005 المتعلق بدخول وإقامة وخروج الأجانب

<sup>8</sup> قانون الشغل عدد 2003/12

<sup>9</sup> قانون الهجرة ورعاية المصريين بالخارج رقم 111 لسنة 1983

وتتكلف الدولة برعاية وحماية المصريين في الخارج، وبتعزيز علاقاتهم مع مصر. ويقع على عاتق الحكومة أيضا : تحضير الاتفاقيات مع باقي البلدان من أجل توفير فرص جديدة للهجرة وضمان احترام حقوق مواطنيها ؛ واقتراح سبل الاستفادة من خبرة العلماء والخبراء المصريين بالخارج في تنمية البلاد؛ ودراسة الوسائل التي تسمح للمصريين في الخارج بالمساهمة بادخارهم في مشاريع تنمية البلاد؛ والمشاركة في إنجاز عمليات المسح الدورية عن عدد ونوع المواطنين المقيمين بالخارج. إضافة إلى ذلك، تتكلف اللجنة العليا للهجرة بما يلي : دراسة إنشاء مراكز متخصصة وتوفير دورات تكوينية لفائدة الأشخاص الراغبين في الهجرة؛ والمساهمة في تواصل العلاقات بين المصريين بالخارج وبلدهم ؛ واقتراح مساعدات يتم منحها للمهاجرين - قبل وخلال إقامتهم الدائمة وعند العودة. أما مستخدمو القطاع العام الذين يغادرون عملهم للهجرة بصفة نهائية، ثم يعودون في غضون سنتين فلهم الحق في استرداد وظائفهم السابقة. وقد جاء قانون 2005 المتعلق بدخول وإقامة وخروج الأجانب بمثابة تحديث للقانون القديم، الذي تعود صياغته إلى عهد الجمهورية العربية المتحدة. وينص هذا القانون على أن الأجانب يجب أن يحملوا جواز سفر وتأشيرة للدخول إلى مصر لكن، بخلاف باقي بلدان المنطقة دون الإقليمية، تتميز العقوبات في حالة الدخول أو الإقامة غير الشرعيين بأنها أقل صرامة. وتُفرض عقوبات جنائية على الدخول غير الشرعي، في حين أن الإقامة غير الشرعية لا تعاقب إلا بغرامات. وفي حالة الطرد، يمكن اتخاذ قرار الاحتفاظ، لكن دون وجود إطار قضائي يحدد هذا الباب. وتوجد عدة أصناف من رخص الإقامة حسب فئات المهاجرين؛ ويُرخّص بالتجمع العائلي، رغم وجود بعض الفوارق بين النساء والرجال. وفيما يتعلق بعمل الأجانب، تخضع هذه الإمكانية بموجب قانون الشغل إلى ترخيص مسبق أو تصريح الدخول والإقامة لأغراض العمل، وهو ما يستلزم أداء المصاريف.

ويعلن هذا القانون أيضا عن مرسوم يحدد الوظائف التي لا يمكن للأجانب العمل فيها والنسبة القصوى للعمال الأجانب. ويحدد قانون 2005 هذه النسبة في 10% في المقاولات، في حين أن الوظيفة العمومية مخصصة للمحليين والمهاجرين العرب المنحدرين من بلدان تضمن المعاملة بالمثل، كما يُمنعون من مزاوله المهن الحرة، مع بعض الاستثناءات.

وتوجد معاملة تفضيلية للمنحدرين من بعض البلدان (مثل اليونان، وإيطاليا، والأردن، وفلسطين، والسودان، وسوريا). ويستفيد الأجانب المقيمون من الخدمات الصحية ومن الضمان الاجتماعي (بعد عشر سنوات) ومن الملكية العقارية، ولا يستفيدون من التعليم العمومي (باستثناء بعض الجنسيات)<sup>10</sup>.

وصادق المغرب سنة 2003 على القانون التنظيمي الذي ينص على جميع جوانب الهجرة ويعزز محاربة الهجرة الأجنبية والهجرة غير الشرعيتين وتسهيلهما<sup>11</sup>. فيما يتعلق بالحقوق، لا يُرخّص بإمكانية الاحتفاظ قبل الطرد إلا في حالات معينة، لضرورة مطلقة، وبقرار كتابي ومعلل صادر عن الإدارة وللمدة اللازمة حصريا لرحيل المهاجر غير الشرعي. إضافة إلى ذلك، لا ينبغي أن يكون محل الاحتفاظ تحت ولاية إدارة السجون، ويمنع طرد النساء الحوامل والقاصرين. وينص القانون على إمكانية التجمع العائلي. كما تنص مدونة الشغل لسنة 2004<sup>12</sup> "يجب على كل مشغل يرغب في توظيف عامل أجنبي

<sup>10</sup> انظر أيضا قانون الجنسية، 1975.

<sup>11</sup> القانون رقم 03-02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2003.

<sup>12</sup> مدونة الشغل 2004.

الحصول على رخصة من السلطات العمومية المكلفة بالشغل؛ ولا يُسمح للأجانب بمزاولة المهن الحرة، إلا في وجود اتفاقيات ثنائية تنص على خلاف ذلك.

بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج، توجد اتفاقيات حماية الحقوق الاجتماعية مع أهم بلدان الوجهة. ورغم أن المغرب لم يوقع بعد على اتفاقية عامة لإعادة القبول مع الاتحاد الأوروبي، لكنه وقع على اتفاقيات ثنائية مع عدة دول أعضاء في الاتحاد من أجل إعادة قبول المغاربة المهاجرين غير الشرعيين. وعلى أساس هذه العناصر، يدعو المجلس الوطني لحقوق الإنسان السلطات العمومية، وجميع الفاعلين الاجتماعيين والبلدان الشركاء مع المغرب على الإطلاع على الأوضاع الجديدة والعمل معا على صياغة وتنفيذ سياسة عمومية حقيقية تحمي الحقوق، مبنية على الشراكة الدولية وينخرط فيها المجتمع المدني. وبرفع هذا التحدي، يمكن أن يصبح المغرب بالنسبة للعديد من بلدان الجنوب، التي تواجه إشكاليات مماثلة، قدوة يُحتذى بها. كما وقع المغرب سنة 2007 مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على اتفاقية تهتم بتدبير شؤون اللاجئين. وإلى حدود أيلول/سبتمبر 2013، لا يوجد أي إجراء وطني للاعتراف باللاجئين<sup>13</sup>.

وضمن تقرير موضوعي "الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب : من أجل سياسة جديدة في مجال اللجوء والهجرة الأجنبية" صادر في تموز/يوليوز 2013، يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان حصيلة عن وضع المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء ويدعو السلطات العمومية إلى اعتماد مجموعة من التدابير. وبهذا الصدد، أعطى جلالة الملك محمد السادس تعليماته الرسمية للسلطات المعنية بصياغة وتنفيذ استراتيجية ومخطط عمل، بهدف صياغة سياسة شاملة تُعنى بالهجرة الأجنبية. وتتضمن هذه الاستراتيجية من جهة موضوع المهاجرين واللاجئين (ستعطي الأولوية لدراسة ملفات الأشخاص المسجلين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين)، ومن جهة أخرى تلقت السلطات المعنية الأوامر بمواصلة معاملة الأجانب الموجودين في وضعية إدارية غير مشروعة في إطار الاحترام التام للقانون والعمل على حماية حقوقهم وكرامتهم.

كانت موريتانيا تملك تشريعات تنظيمية خاصة بالهجرة (مع وجود قانون خاص ضد الهجرة الأجنبية غير الشرعية منذ 1965<sup>14</sup>)، فقد خاضت نفس تجربة الدول الأخرى وأصدرت تشريعات في مواضيع مخصصة، مثل الرق واللجوء. وينص مرسوم سنة 1964<sup>15</sup> المتعلق بالهجرة الأجنبية على التمييز بين المهاجرين الأجانب العاديين والتميزين – أي الوافدين من بلدان تجمعهم اتفاقية مع موريتانيا – يمكنهم الدخول إلى البلد بدون تأشيرة ويستفيدون من شروط مناسبة لمجال العمل. وفي الحالتين معا، يجب أن يحمل عقد العمل تأشيرة وزارة الشغل. وينص المرسوم المتعلق بعمالة الأجانب لسنة 2008<sup>16</sup> على أن أي عامل أجنبي يمكنه أن يشغل وظيفة على التراب الوطني شريطة أن يحصل مسبقا على رخصة عمل، التي يوجد منها ثلاث فئات. الرخصة "أ" التي يطلبها المشغل لعامل معين ووظيفة معينة لمدة لا تتجاوز سنتين؛ مع احترام حد الأفضلية الوطنية والحصص الدنيا من العمال الموريتانيين في المقاولات

<sup>13</sup> انظر أيضا قانون الجنسية 1958.

<sup>14</sup> القانون رقم 65-046 بتاريخ 23 شباط/فبراير المتعلق بالمقتضيات الجنائية المرتبطة بنظام الهجرة الأجنبية.

<sup>15</sup> مرسوم عدد 64-169 بمثابة نظام الهجرة الأجنبية في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 15 كانون الأول/ديسمبر 1964 وتعديلاته: المرسوم عدد 65-110 بتاريخ 8 تموز/يوليوز 1965 الذي يعدل المرسوم عدد 64-169 المذكور.

<sup>16</sup> مرسوم يحدد شروط توظيف القوى العاملة الأجنبية وينص على رخصة العمل بالنسبة للعمال الأجانب، 16 نيسان/أبريل 2008.

التي تشغل أكثر من عشرة مستخدمين. الرخصة "ب" التي ترخص لحاملها بشغل منصب بأجرة لدى أي مشغل وهي متاحة للمهاجرين ذوي الامتيازات وعلى أساس المعاملة بالمثل، ويستفيد منها أيضا كل عامل أجير أو مستقل مقيم بدون انقطاع في موريتانيا منذ أربع سنوات على الأقل ويعمل بها، وكل عامل تصل مدة إقامته وعمله إلى ثمان سنوات كاملة. أما الرخصة "ج"، فتسلم للعمال الأجانب المقيمين بموريتانيا بدون انقطاع منذ عشر سنوات على الأقل وعملوا بها طيلة هذه المدة بصفتهم عمال أجراء أو عمال مستقلين ويستوفون شروطا معينة؛ كما تُسلم لكل عامل أجنبي يقيم في موريتانيا بدون انقطاع منذ عشرين سنة على الأقل ويعمل بها طيلة هذه المدة.

ولا يوجد أي تشريع يخص التجمع العائلي. وتُلزم دورية صادرة عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون سنة 2012<sup>17</sup> جميع المهاجرين الأجانب – البالغين والقاصرين – على الحصول على بطاقة الإقامة، وهي بطاقة مؤدى عنها وسهلة الاكتساب بالنسبة للمهاجرين الأجانب ذوي الامتيازات. وإلى جانب ذلك، يوجد قيد الدراسة إصلاح حديث لشروط دخول وإقامة الأجانب، ينبثق عن مرسومي سنتي 1964 و1965. ولا يحتاج الموريتانيون لتأشيرة الخروج منذ 1985، إلا أنه تم تعزيز التعاون مع إسبانيا وفرونتكس ضد الهجرة غير الشرعية وتعمل موريتانيا على إعادة قبول وترحيل (بعد الاحتفاظ) الأجانب الذين مروا بأراضيها. وتضمن موريتانيا لمواطنيها المقيمين بالخارج تمثيلية في مجلس الشعب وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما وقعت على عدة اتفاقيات تنظم الهجرة الاقتصادية المؤقتة مع الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان الأعضاء (مثل إسبانيا) والبلدان العربية وبلدان الخليج، من منظور أن الهجرة وسيلة لتقليص البطالة الداخلية وتحفيز التنمية. وصدر قانون عن محاربة الرق سنة 2003<sup>18</sup> وقانون عن وضع اللاجئين سنة 2005<sup>19</sup>. وينص القانون على إجراء لمنح صفة اللاجئ وإجراء لعودة وإعادة إدماج اللاجئين الموريتانيين<sup>20</sup>.

بعد انفصال جنوب السودان مؤخرا، أصبح السودان حالة خاصة، لكننا لا نأخذ في الاعتبار في هذا البحث المرحّلين الداخلين، أو الأشخاص الذين ينتقلون بسبب التقسيم من السودان إلى جنوب السودان، والعكس. ومن الجانب التشريعي، يملك السودان عدة قوانين تنظم موضوع الهجرة. ففي ما يخص الهجرة الأجنبية، نذكر خصوصا قانون الهجرة الأجنبية<sup>21</sup> وقانون تشغيل العمال غير السودانيين<sup>22</sup>. أما فيما يخص النزوح، نجد تشريع شؤون السودانيين العاملين بالخارج (1998). وتتمثل قوانين مهمة أخرى في قانون الجنسية (لسنة 1994 والمعدل سنة 2005 و2011) وقانون الشغل (1997). ويحتاج الأجانب الراغبون في الدخول إلى البلاد إلى ترخيص وتأشيرة (للخروج أيضا) وينبغي عليهم إثبات سلامتهم من الأمراض المعدية ومن الاختلالات العقلية. ولا تُفرض هذه الشروط على العرب والمسلمين.

<sup>17</sup> دورة وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الموجهة إلى البعثات الدبلوماسية والقنصلية وإلى المنظمات الدولية المعتمدة نواكشوط، 13 أيار/مايو 2012.

<sup>18</sup> القانون رقم 025-2003 الذي ينص على مقتضيات ردع رق البشر.

<sup>19</sup> مرسوم عدد 022-2005 الذي يحدد كليات تطبيق المعاهدات الدولية ذات الصلة باللاجئين في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 3 مارس 2005.

<sup>20</sup> انظر أيضا قانون الشغل.

<sup>21</sup> قانون الهجرة والجوازات، 1994

<sup>22</sup> قانون تشغيل القوى العاملة غير السودانية، 2000.

وينص القانون في حالة الهجرة الأجنبية غير الشرعية على الاحتفاظ و/أو الطرد. وفي هذه الحالة الأخيرة، لا ينص على الحبس. ولا توجد أية إشارة إلى التجمع العائلي أو إلى حقوق أخرى التي يجب أن يستفيد منها المهاجرون عموماً. وقد جاء ذكر بعض حالات ترحيل أشخاص بسبب إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجب على كل أجنبي يريد العمل في السودان أن يحصل على رخصة إقامة وعمل، وهذه الأخيرة تسلمها وزارة الشغل. وفي جميع الحالات، لا يمكنه أن يعمل في الوظيفة العمومية ويخضع لشرط الأفضلية الوطنية – مع احترام الاستثناءات – ولشرط الامتياز للعرب والأفارقة. ولا يُسمح للإسرائيليين والمقيمين بإسرائيل بالعمل في البلاد<sup>23</sup>. ويعترف الدستور للمواطنين السودانيين بحق الخروج من البلاد، رغم أنهم ملزمون بالحصول على تأشيرة؛ إضافة إلى أن المرأة لا يمكنها أن تخرج بدون موافقة زوجها. وللعمل في الخارج، يجب أن يحصلوا على جواز تسلمه وزارة الشغل. وتخصص القوانين الوطنية جزءاً مهماً لموضوع اللجوء.

وضمن قانون وضع الأجانب<sup>24</sup> والمرسوم المتعلق بالدخول والإقامة لسنة 1968<sup>25</sup>، تقيّد تونس إمكانية عمل الأجانب بشرط مزدوج: وجود عقد يحمل تأشيرة وزارة الشغل وجواز الإقامة الذي يتضمن تصريح العمل. وينص قانون سنة 2004 المتعلق بدخول وخروج الأجانب والمواطنين<sup>26</sup> على الأفضلية الوطنية إضافة إلى أن الأجانب مبعدون من الوظيفة العمومية ومن المهن الحرة، إلا بوجود تصريح استثنائي على أساس الاتفاقيات الثنائية القائمة ومبدأ المعاملة بالمثل. ولا توجد أية إشارة إلى التجمع العائلي. وتوجد أيضاً قيود لحصول الأجانب على الملكية (ممنوعة في المناطق الزراعية، وخاضعة لترخيص المحافظة في المنطقة الحضرية – باستثناء وجود اتفاقية ثنائية مخالفة، ومفتوحة في المناطق السياحية). وفيما يتعلق بالجزاءات، يعاقب أيضاً عن عدم الإبلاغ عن حالة هجرة غير شرعية. ويستفيد المقيمون بالخارج من امتيازات مثل الامتيازات الجبائية في حالة العودة المؤقتة أو النهائية. كما يستفيدون من اتفاقيات الحماية الاجتماعية المبرمة مع أهم بلدان الوجهة ومن الخدمات المقدمة لعائلاتهم المستقرة في البلاد. وصادقت تونس سنة 1998 على اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تتضمن أيضاً محاربة الهجرة غير الشرعية. ولا يوجد إجراء وطني يخص الأهلية لصفة اللاجئ، باستثناء إحالة دستورية تقيّد بمنع ترحيل اللاجئين السياسيين<sup>27</sup>.

<sup>23</sup> قانون مقاطعة إسرائيل، 1958.

<sup>24</sup> قانون رقم 68-7 بتاريخ 8 آذار/مارس 1968 المتعلق بوضع الأجانب في تونس.

<sup>25</sup> مرسوم عدد 198-1968 بتاريخ 22 حزيران/يونيو 1968، الذي ينظم دخول وإقامة الأجانب في تونس.

<sup>26</sup> القانون التنظيمي عدد 2004-6 بتاريخ 3 شباط/فبراير 2004، الذي يعدّل ويتم القانون عدد 75-40 بتاريخ 14 أيار/مايو المتعلق بالجوازات ووثائق السفر.

<sup>27</sup> انظر أيضاً قانون الشغل 1966، قانون الجنسية 2008.

## ثانيا - المؤسسات والتخطيط الاستراتيجي

سنطرق في هذا الباب إلى بعض المظاهر الدالة على مدى إدراج الهجرة في السياسات والاستراتيجيات التنموية للبلدان المدروسة. فسنحدث أولا عن المؤسسات الحكومية المعنية بالهجرة الدولية حتى نتعرف عليها وعن مهامها وسياساتها، فيما يتصل بنموذج الهجرة والتنمية<sup>28</sup>. ونعرض في الجداول التالية لائحة المؤسسات الحكومية المكلفة بالهجرة الدولية في البلدان الستة المدروسة. ثانيا، سنأخذ بعين الاعتبار آليات الاستراتيجيات والتنمية، مثل الإطار الاستراتيجي للتقليص من الفقر، والمخططات التنموية الوطنية، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتشريعات الوطنية.

### 1- المؤسسات المكلفة بشؤون الهجرة

**الجزائر :** تركز تعبئة القدرات الاقتصادية والبشرية للجماعات المقيمة بالخارج على أساس أربعة محاور رئيسية<sup>29</sup>: (أ) يجب أن تعيد الجزائر استقطاب جاليتها المهاجرة؛ (ب) يتعين على الجالية الوطنية بالخارج المساهمة في تنمية البلاد ولهذا الغرض تتكلف الحكومة باتخاذ القرارات الملزمة؛ (ج) مكنت الجهود المبذولة في مجال تنفيذ الإصلاحات وإعادة ترسيخ السلام الاجتماعي من إنشاء مناخ ملائم للاستثمار وتوفير فرص حقيقية للكفاءات الوطنية المستقرة بالخارج؛ (د) حث الجالية المقيمة بالخارج على تمثيل بلدها بكل كرامة والدفاع عن سمعته. ولتوفير وسائل تنفيذ هذه المحاور، أحدثت الجزائر عدة مؤسسات معنية بالهجرة و تربط الشتات بتنمية البلاد.

**وزارة الشؤون الخارجية :** تمثل النواة المركزية، وإضافة إلى التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية، تحتضن هيئة مكلفة بالهجرة الدولية، وهي كتابة الدولة المكلفة بالجالية الوطنية بالخارج. وإلى جانب الوزارات التقنية والهيئات العمومية المعنية بقضايا الهجرة والتنمية، تمثل مشاركة الجالية الوطنية بالخارج في الحياة السياسية الوطنية تجربة مهمة. فأفراد الجالية الوطنية يحظون بعلاقة مهمة مع البلد على المستوى الوطني عبر ممثليهم المنتخبين في البرلمان (8 نواب).

**كتابة الدولة المكلفة بالجالية الوطنية بالخارج :** نجد ضمن مهام هذه الكتابة النهوض بمشاركة الجالية الجزائرية في تنمية البلاد في إطار انفتاحه الاقتصادي الحالي. وينبغي عمل الكتابة على ثلاثة مبادئ: الاعتراف بالتنظيم الذاتي للمهاجرين، المشاركة في تنمية البلد الأصلي، سواء مع العودة النهائية أو بدونها، ومنح المهاجرين امتيازات وتسهيلات في مجال الاستثمار.

**المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج (قيد الإنشاء):** يتكلف بتنمية التنسيق مع الجالية المهاجرة ومساهمة الكفاءات الوطنية المغتربة في تنمية البلاد اقتصاديا وعلميا.

**وزارة الداخلية :** تدير آليات مراقبة الحدود والوقاية من الهجرة الأجنبية غير الشرعية.

<sup>28</sup> لا تتوفر معلومات مفصلة عن السودان، وتقتصر معرفتها فقط على أسماء المؤسسات: وزارة الشؤون الخارجية؛ وزارة الداخلية، مديرية المصالح الوطنية للأمن والاستعلامات، الكتابة المكلفة بالسودانيين العاملين بالخارج، ووزارة الشؤون الإنسانية.

<sup>29</sup> البعد الاجتماعي السياسي لقضية الهجرة والتنمية في الجزائر، الحسين العبدلاوي، CARIM، ملاحظات وتحليل وتلخيص 24/2009. الشق الاجتماعي السياسي. مشروع تعاون بشأن القضايا المرتبطة بالإدماج الاجتماعي للمهاجرين الأجانب، والهجرة وتنقل الأفراد.

**مصر :** وزارة القوى العاملة والهجرة: تم إحداث منصب وزير الدولة المكلف بشؤون الهجرة والمصريين المقيمين بالخارج سنة 1981 بموجب المرسوم الرئاسي عدد 574، وتم اعتماده لتحديد مسؤوليات الوزير. وتركز الاستراتيجية الحالية لقطاع الهجرة على بُعدين اثنين: أولا إنشاء قاعدة بيانات عن الهجرة المصرية يتم تحيينها وتحتوي فرص العمل في الخارج والأرقام والإحصائيات، وأرضية إلكترونية لربط المصريين المقيمين بالخارج بوطنهم الأم. ويتمثل البعد الثاني من الاستراتيجية في تعزيز دور اتحاد المصريين بالخارج وغيره من منظمات المجتمع المدني التي تمثل المصريين المقيمين بالخارج.

**وزارة الشؤون الخارجية:** توفر السفارات والقنصليات المصرية للمواطنين المصريين بالخارج جملة من الخدمات مثل (أ) التسجيل في ملفات القنصليات خلال الأشهر الستة الأولى من إقامتهم في الخارج؛ (ب) ترحيل العائلات في الحالات الطارئة؛ (ج) تجديد جواز السفر وغيره من الوثائق؛ (د) المصادقة على الوثائق الرسمية؛ (هـ) تسجيل المعلومات المدنية مثل الولادة، والوفاة، والطلاق، والزواج.

تسلم وزارة الداخلية للمهاجرين المصريين المؤقتين رخصة عمل قبل خروجهم، وتتولى أيضا مسك ملفات جميع المهاجرين الذين يعبرون نقط المراقبة الجمركية. وتعمل الوزارة على مراقبة الهجرة من مصر وإليها وتنظم إقامة الوافدين الأجانب على البلاد. وفيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، تتعاون وزارة الداخلية مع جميع المنظمات والمؤسسات المعنية بهدف تقليص الهجرة غير الشرعية القادمة من مصر وعبرها.

تم إنشاء المجلس الأعلى للهجرة بموجب القرار عدد 2000 لسنة 1997 ويشمل الهيئات الرئيسية المعنية بالهجرة. وتتمثل صلاحيات هذا المجلس في إنشاء مراكز التكوين المهني لفائدة المهاجرين المحتملين، وتنظيم الدورات التكوينية المتخصصة بهدف الرفع من كفاءات المهاجرين المحتملين، وتمنح تسهيلات للمهاجرين قبل رحيلهم، وأثناء إقامتهم بالخارج، وبعد عودتهم المؤقتة أو الدائمة إلى وطنهم. ويجتمع المجلس الأعلى للهجرة مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، بطلب من رئيسه (وزير القوى العاملة والهجرة). ويمكن لهذا المجلس أن ينشئ لجانا فرعية من بين أعضائه أو أعضاء آخرين يتكلفون بدراسة قضايا ذات أهمية.

**المغرب :** توجد العديد من المؤسسات المغربية التي تُعنى بالهجرة، خصوصا منها تلك المكرسة لمغاربة العالم : الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، ومجلس الجالية المغربية بالخارج؛ وزارة الشؤون الخارجية والتعاون (مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية)، وزارة الداخلية التي تضم التنسيقية الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومديرية الهجرة ومراقبة الحدود.

**الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج** (الموقع الإلكتروني [www.marocainsdumonde.gov.ma](http://www.marocainsdumonde.gov.ma)) : تم إنشاؤها سنة 1990 للاستجابة لسيل الأسئلة المتعلقة بمغاربة العالم التي تتطرق إليها مختلف الإدارات. إنه المخاطب الوحيد لمغاربة العالم، الذي أخذ شكل وزارة قائمة بذاتها ويحمل مسؤولية الدولة، وهي الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول، المكلفة بصياغة وتنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

**مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية :** يتعلق الأمر بمديرية مستقلة، تابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون. وتتم عمليات هذه المديرية خصوصا على مستوى قنصليات المغرب عبر العالم، وبالأساس في مناطق استقرار الجالية المغربية. وكما تحيل على ذلك تسميتها، تتكلف هذه المديرية بالشؤون الإدارية والاجتماعية لمغاربة العالم.

**مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج (الموقع الإلكتروني [www.fh2mre.ma](http://www.fh2mre.ma)) :** أنشئت سنة 1990، وتتكلف بتعزيز العلاقات التي تربط المغاربة المقيمين بالخارج مع وطنهم من منظور عملي، وتساعدهم على تجاوز الصعوبات التي يواجهونها. وقد تزامن إنشاء هذه المؤسسة مع إحداث قسم وزاري مكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج، بهدف توفير آلية مرنة حتى تتمكن من تنفيذ أنشطتها في الخارج. وتعتمد المؤسسة على مجموعة من البرامج في المجالات القانونية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

**الهيئات التابعة لوزارة الداخلية :** تنسيقية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومديرية الهجرة ومراقبة الحدود: تضطلع هذه الهيئات بدور هام في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى القضاء على الحركة والعمل غير القانونيين أو غير الشرعيين لعمال مهاجرين في وضعية غير سليمة.

وتمثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تم إطلاقها سنة 2005 الإطار الاستراتيجي للقضاء على الفقر وعلى الإقصاء الاجتماعي بالمغرب. وتأخذ بعين الاعتبار الفوارق بين الجهات والأقاليم والجماعات، وتستهدف تدابير تهم السكان الأكثر فقرا وهشاشة. وتتضمن هذه المبادرة برامج الدعم والإدماج الاجتماعي التي تتجسد في توفير فرص في عين المكان للأفراد الأكثر هشاشة، بصفتهم قد يصبحون ضحايا لشبكات الاتجار في البشر. وتهتم التنسيق الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتنفيذ الاستراتيجية.

شرعت مديرية الهجرة ومراقبة الحدود لدى وزارة الداخلية في مزاولة نشاطها منذ 2005، وتتمثل مهامها الأساسية من جهة في "التنفيذ العملي وتتبع الاستراتيجية الوطنية في مجال محاربة شبكات الاتجار في البشر"، ومن جهة أخرى، تعمل بمثابة واجهة ومحفز لتدابير التعاون في هذا المجال، على المستويات الثنائية، ومتعددة الأطراف والإقليمية.

**مجلس الجالية المغربية بالخارج (الموقع الإلكتروني [www.ccme.org.ma](http://www.ccme.org.ma)) :** تم إنشاؤه في كانون الأول/ديسمبر 2007. يتمثل المبدأ في إشراك جماعات الشتات المغربية في صنع القرار فيما يتعلق بمجالات حياتهم في بلدان الاستقبال. ويتعلق الأمر بمؤسسة استشارية تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية وتتألف من 50 عضوا يتم تعيينهم لمدة أربع سنوات. ولضمان الاستمرارية و"الشرعية" لمجلس الجالية المغربية بالخارج، تمت دسترة هذا المجلس في نص الدستور الجديد<sup>30</sup>، في إطار التعديل الدستوري الأخير لسنة 2011.

**موريتانيا :** تتضمن الآلية المؤسسية لتدبير الهجرة عدة فاعلين تنطرق مهامهم إلى مختلف أوجه الهجرة. وتتمثل الهيئات الوزارية الرئيسية المعنية بالهجرة فيما يلي: وزارة الداخلية واللامركزية المكلفة بالقضايا المتعلقة بالجوانب الأمنية ذات الصلة بتدبير تدفق المهاجرين دخولا وخروجا وتدبير ملفات طالبي

<sup>30</sup> الدستور المغربي، تموز/يوليوز 2011، المادة 163 : "يتولى مجلس الجالية المغربية بالخارج، على الخصوص، إبداء آرائه حول توجهات السياسات العمومية التي تمكن المغاربة المقيمين بالخارج من تأمين الحفاظ على علاقات متينة مع هويتهم المغربية، وضمان حقوقهم وصيانة مصالحهم، وكذا المساهمة في التنمية البشرية والمستدامة في وطنهم المغرب وتقدمه".

اللجوء، إضافة إلى عودة الموريتانيين المرحّلين من السنغال. وتشرف الوزارة على الوكالة الوطنية لإدماج اللاجئين المكلفة بدعم وإدماج اللاجئين الموريتانيين العائدين من السنغال ومالي.

تتكلف وزارة الشؤون الخارجية والتعاون بالموريتانيين المقيمين بالخارج، وذلك عبر المصالح القنصلية وتطبيق الاتفاقيات الثنائية في مجال الهجرة.

**تونس : كتابة الدولة للهجرة وللتونسيين بالخارج.** توجد هذه الكتابة تحت وصاية وزارة الشؤون الاجتماعية، وقد تركز إنشاؤها تبعا لانتخابات المجلس الوطني لشهر تشرين الأول/أكتوبر 2011. ويتمثل أحد أولى تدابير هذه الكتابة في تدبير ملف "المختفين" المثير للجدل في ظل أحداث الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2011، إضافة إلى التونسيين المعتقلين في مراكز المهاجرين غير الشرعيين بإيطاليا وفرنسا. وإلى جانب الدور الاستراتيجي الذي تضطلع به وزارة الداخلية في مجال مراقبة الحدود والوقاية من الهجرة غير الشرعية، تلقت التماسا بتبادل المعلومات في هذا الملف من نظيرتها الإيطالية فيما يتعلق بالمهاجرين الحاملين لبطاقة التعريف الوطنية. وتعمل كتابة الدولة للهجرة وللتونسيين بالخارج على تشجيع نموذج جديد في تدبير الهجرة يبنّي على "توضيح كفاءاتها ومهمتها من أجل تقديم أفضل خدمة للتونسيين المقيمين بالخارج وذلك بالتعاون مع الهيئات المعنية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية [...]"

**ديوان التونسيين بالخارج (الموقع الإلكتروني <http://www.ote.nat.tn>):** أنشئ في حزيران/يونيو 1988 (المادة 14 من القانون رقم 60-88 بتاريخ 2 حزيران/يونيو 1988)، ويتكلف عموما بتزويد الحكومة بالمعلومات والبيانات التي تسمح لها بتنفيذ سياسة التأطير والدعم لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج. ويعنى ديوان التونسيين بالخارج بترويج وتنفيذ برامج التأطير لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج، وتحديد وتنفيذ برنامج الدعم الموجه لهذه الفئة، ولعائلاتهم سواء في بلد الإقامة أو في تونس، وصياغة وتنفيذ كل برنامج ثقافي ينمي ويعزز تمسك الأطفال التونسيين المقيمين بالخارج بوطنهم، وتسهيل إعادة إدماج التونسيين المهاجرين العائدين في الاقتصاد الوطني وإنشاء نظام معلومات مستمر لفائدة هذه الفئة والعمل على تتبعه. ويولي هذا الديوان أهمية خاصة بالعائلة، التي هي المحيط الأول للتربية ولاكتساب الحس الاجتماعي، وللجيل الشاب، الذي هو عامل التبادل المستقبلي مع مجتمعات المستقبل، وللکفاءات التونسية بالخارج التي تعمل في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والفنية، ولجمعيات التونسيين بالخارج، نظرا لدورهم الطلائعي في دعم ومساعدة التونسيين المقيمين بالخارج.

وتتولى وزارة الشؤون الخارجية تدبير شؤون التونسيين المقيمين بالخارج، والتعاون الدولي (الاتفاقيات الثنائية، واتفاقيات العمالة مع وزارة الشغل، وغيرها)، والتأطير وتوفير الخدمات للجالية التونسية بالخارج.

لقد تبين لنا انطلاقا من هذه النظرة على مختلف المؤسسات بأن قضية الهجرة ذات طابع تقاطعي ومتعدد الأبعاد. إلا أن تعدد الفاعلين الوطنيين الذين يتكلفون بمهام متشابهة نوعا ما خصوصا في القطاع الاقتصادي والاجتماعي، والقانوني، قد يترتب عنه ضعف الوضوح، ولربما غياب الانسجام. ولتدارك هذا المشكل، من الأهمية بمكان توضيح الصلاحيات وإحداث تنسيق ممنهج سعيا نحو تحقيق الفعالية والجدوى، سيما وأن مختلف هذه المؤسسات تعاني من انفصال حاد فيما بينها.

## 2- السياسات والاستراتيجيات والمشاريع

سنعمل في هذا الفصل المتعلق بالسياسات التي تنفذها البلدان (لا توجد معلومات بالنسبة للسودان) على تجميع الأجوبة التي قدمتها البلدان عن الأسئلة 2 و3 و4 من الاستبيان. وتقدم الجداول التالية هذه الأجوبة عن كل بلد.

### الجزائر

السياسات والبرامج	الآليات المؤسسية
مخططات عمل الحكومة لفائدة أفراد الجالية الوطنية بالخارج في إطار مخطط التنمية الوطني 2009-2014 <u>الهدف:</u> إدراج الجالية الوطنية بالخارج في مخطط التنمية الوطني	برنامج تديره كتابة الدولة المكلفة بالجالية الوطنية بالخارج
برنامج تنمية البحث 2014-2018 <u>الهدف:</u> إدماج الكفاءات المثبتة لدى أفراد الجالية الوطنية بالخارج للمساهمة في مجهود التعليم العالي والبحث العلمي في البلاد	برنامج تديره وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عبر المديرية العامة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

المؤسسة	المشاريع والمبادرات لإدراج الهجرة ضمن سياسات التنمية	الموارد المالية	القدرات التقنية
كتابة الدولة المكلفة بالجالية الوطنية بالخارج	إنشاء بوابة إلكترونية مخصصة للكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج	غير وارد	غير وارد
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	برنامج الاستثمار: <u>الهدف:</u> تشجيع بيئة الاستثمار العامة والمساهمة في تطوير القطاع الصناعي	غير وارد	تقديم المشورة والدعم للمستثمرين من أجل تنفيذ مشاريعهم
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	برنامج شبكة الاستثمار أنيما هي أرضية متعددة البلدان للتنمية الاقتصادية في منطقة المتوسط. وتضم الشبكة أكثر من 70 وكالة حكومية وشبكات دولية من صفتي المتوسط. وتهدف أنيما إلى المساهمة في التحسين المستمر لمناخ الأعمال وفي نمو الاستثمار في منطقة المتوسط. وفي إطار أنيما، تم إطلاق مبادرة ميدا المفاول، وهي آلية تقدم امتيازات للمستثمرين من جماعات الشتات في بلدهم الأصلي. ويكمن الهدف في الاستفادة من علاقات هذا الشتات من أجل تحفيز الاستثمار الأجنبي	غير وارد	تقديم المشورة والدعم للمستثمرين من أجل تنفيذ مشاريعهم

وزارة العمل، والتشغيل والضمان الاجتماعي	يتعلق الأمر بآلية موجودة لمحاربة البطالة وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تقترح إحداث قروض لإنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن أن يستفيد منها الشباب المرشحون للهجرة والجزائريون المقيمون بالخارج. ورغم أن هذه الآلية لا تمثل نظاما للتمييز الإيجابي تجاه الجزائريين المقيمين بالخارج، فقد استفاد العديد من المقاولين الشباب، خصوصا القادمين من فرنسا، من القروض	لم يتم التصريح بمبلغ التمويل الإجمالي، إلا أنه تم الإدلاء بأن المبلغ المخصص لكل مشروع هو 100.000 أورو لكل مشروع.	تقديم المشورة والدعم للمستثمرين من أجل تنفيذ مشاريعهم
---	---	---	---

## مصر

السياسات والبرامج	الآليات المؤسسية
إنشاء اللجنة العليا للهجرة  <u>الهدف:</u> تدبير الهجرة وشؤون المصريين المقيمين بالخارج، إبرام اتفاقيات ثنائية مع البلدان المستقبلة للقوى العاملة المصرية	وزارة القوى العاملة والهجرة

المؤسسة	المشاريع والمبادرات لإدراج الهجرة ضمن سياسات التنمية	الموارد المالية	القدرات التقنية
وزارة القوى العاملة والهجرة	إنشاء مكتب تمثيل العمال في السفارات والقنصليات لدى البلدان حيث يوجد عدد كبير من العمال المصريين.	غير وارد	غير وارد
وزارة القوى العاملة والهجرة	برنامج حملات إعلامية خاصة بالهجرة تستهدف المهاجرين المصريين المحتملين.  إنشاء مكتب المعلومات حول الهجرة في الجهات الستة	غير وارد	غير وارد

## المغرب

السياسات والبرامج	الآليات المؤسسية
مخطط العمل الخماسي للنهوض بشؤون المغاربة المقيمين بالخارج 2012-2008 <sup>31</sup>	برنامج تديره الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، ووزارة الشؤون الخارجية، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، ومؤسسة الحسن الثاني.

<sup>31</sup> تتمثل أهداف استراتيجية 2012-2008 فيما يلي: (أ) دعم تجذر الأجيال الجديدة في بلدان الاستقبال دون اقتلاعهم من بلدهم الأصل، (ب) الدفاع على حقوق ومصالح المغاربة المقيمين بالخارج سواء في المغرب أو في بلد الاستقبال؛ (ج) العمل على إشراك الكفاءات المغربية بالخارج في أورش التنمية بالمغرب؛ و(د) تشجيع مغاربة العالم على الاستثمار المنتج. وتتمثل الأولويات الستة لاستراتيجية 2012-2008 فيما يلي: (1) البرنامج الثقافي والتعليمي: دعم تجذر الأجيال الجديدة في بلدان الاستقبال دون اقتلاعهم من بلدهم الأصل، (2) البرنامج الاجتماعي: دعم الفئات الهشة وتعزيز قدرات الجمعيات؛ (3) حشد الكفاءات المغربية بالخارج: المساهمة في التنمية المستدامة للمغرب؛ (4) دعم استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج: تشجيع المغاربة المقيمين بالخارج على الاستثمار المنتج؛ (5) الدعم الإداري للمغاربة المقيمين بالخارج: تسهيل الخدمات الإدارية المعروضة على المغاربة المقيمين بالخارج؛ و(6) الاستراتيجية الشاملة للاتصال والمعلومات.

	<b>الهدف:</b> توصي الاستراتيجية كل هيئة بإدراج عنصر المغاربة المقيمين بالخارج في استراتيجيتها القطاعية
استراتيجية في إطار الاتفاقية ثلاثية الأطراف بين الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، والمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية	الاستراتيجية الوطنية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج 2030 ومخطط تنفيذها في أفق 2022 <sup>32</sup> <b>الهدف:</b> تحديد رؤية شاملة في مجال الهجرة تستقطب جميع الفاعلين الوطنيين
برنامج تديره الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج والاتحاد العام للمقاوالات بالمغرب	البرنامج الوطني لحشد كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج 2013-2009 <sup>33</sup>
وزارات متعددة والعديد من وكالات الأمم المتحدة	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية- المغرب <sup>34</sup> <b>الهدف:</b> ضمان توزيع منصف لثروات التنمية بين جميع مكونات السكان

المؤسسات	المشاريع والمبادرات لإدراج الهجرة ضمن سياسات التنمية	الموارد المالية	القدرات التقنية
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وصندوق الضمان المركزي	صندوق الاستثمار مغاربة العالم: صندوق لتشجيع استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج	بغلاف مالي قدره 100 مليون درهم، يعمل الصندوق على دعم مقاولات المغاربة المقيمين بالخارج الموجودة بالمغرب. وتهدف آلية التمويل هذه إلى منح إعانة قد تصل إلى 10% من قيمة المشروع، في حدود 5 ملايين درهم لكل مشروع. ويشترط أن يساهم المغاربة المقيمون بالخارج من أموالهم الذاتية بنسبة 25% على الأقل من مجموع قيمة الاستثمار	تقديم المشورة والدعم للمستثمرين من أجل تنفيذ مشاريعهم

<sup>32</sup> تندرج هذه الاستراتيجية في إطار الاتفاقية ثلاثية الأطراف بين الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، والمعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، والتي ترمي إلى تزويد المغرب برؤية شاملة ومندمجة في مجال الهجرة، قادرة على استقطاب جميع الفاعلين الوطنيين العاملين في هذا المجال.

<sup>33</sup> يمثل حشد الكفاءات المغربية بالخارج رهانا استراتيجيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب. ويهدف هذا البرنامج الوطني إلى: (أ) توفير الخبرة، والمشورة والدعم للقطاعات وبرامج التنمية بالمغرب؛ (ب) تشجيع أوجه التآزر بين كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج والكفاءات المحلية؛ (ج) تحفيز نقل التكنولوجيا والمهارات؛ (د) الرفع من جاذبية الاستثمار والشراكة؛ (هـ) دعم البحث العلمي؛ (و) المساهمة في تعزيز التعاون متعدد الأطراف. ويمكن تعريف المقاربة المقترحة بهذا الصدد كما يلي: (1) تحديد الطلب والاحتياجات الوطنية من حيث كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج؛ (2) تنظيم عرض كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج عبر تأهيلها في إطار شبكة؛ (3) إحداث بوابة إلكترونية تسهل إنشاء التآزر بين العرض والطلب على كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج.

<sup>34</sup> إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2012-2016 يحدد خمسة مجالات للتعاون تم الاتفاق عليها بالتنسيق مع الشركاء الوطنيين بمن فيهم المجتمع المدني. ويحيل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية-المغرب 2012-2016 على هجرة القوى العاملة، خصوصا في الجزء (أ) تعزيز جودة التعليم والتكوين، وفي الجزء (ب) التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتقليص الهشاشة والفوارق. مما يترتب عنه ولوج أكثر اتساعا للخدمات الاجتماعية ذات جودة. وتعتبر الأمم المتحدة بأن المهاجرين واللاجئين بالمغرب يمثلون فئة سكانية هشة وذات أولوية.

الوزارة المغربية المقيمة بالخارج والوكالة الفرنسية للتنمية	برنامج دعم إنشاء المقاولات الصغيرة والمتوسطة بالمغرب على يد المغاربة المقيمين بفرنسا	1.000.000 أورو	تقديم المشورة والدعم للمستثمرين من أجل تنفيذ مشاريعهم
الوزارة المغربية المقيمة بالخارج، ومختلف الفاعلين الوطنيين، وبلدان الاستقبال، وشبكات الكفاءات لتنفيذ المخططات والبرامج الوطنية	مغربيكم. حشد الكفاءات المغربية بالخارج عبر الإشراف الفعلي للكفاءات المغربية، سواء من حيث الخبرة أو الاستثمار في الأوراش الكبرى القائمة في عدة مجالات في المغرب. وعبر تطوير العلاقة مع الجالية المغربية، يمكن للمغرب أن يرفع من قيمة خزان الكفاءات، والموارد البشرية والمهنية والشبكات التي يكوّنها مغاربة العالم ذوي الكفاءة العالية.	غير وارد	تقديم المشورة والدعم للمستثمرين من أجل تنفيذ مشاريعهم
المنظمة الدولية للهجرة، وكالة التعاون البلجيكية، الوزارة المغربية المقيمة بالخارج، ومؤسسة الحسن الثاني	مغاربة الخارج من أجل تنمية المغرب 2. مشروع دعم استثمارات المغاربة المقيمين ببلجيكا في المغرب	تم تحديد المدة المبدئية في سنتين (تنتقل منذ آب/أغسطس 2012)، بميزانية تبلغ 1,2 مليون أورو، وتستهدف المناطق التي تنحدر منها الجالية المغربية المقيمة بالخارج، والواقعة شمال المغرب مثل طنجة/تطوان، تازة، تاوانات، الحسيمة والشرق	يضع المشروع رهن إشارة المستثمرين كفاءات الشركاء التقنية من أجل: - المساهمة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية للمغرب عبر دعم المغاربة المقيمين ببلجيكا، والراغبين في إنشاء مشاريع استثمارية ذات أثر اجتماعي اقتصادي محلي ويمكنها أن تحمل معها أيضا نقل الكفاءات

السياسات والبرامج	الآليات المؤسسية
برنامج دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتدبير الهجرة والحدود	وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية
<u>الهدف:</u> ضمان أفضل استقرار للبلاد عبر الجمع بين السلامة، والتنمية واحترام الحقوق بين جميع الأطراف	
سياسة إنشاء اللجنة الوطنية لتدبير الهجرة	تحت رئاسة الوزير الأول
<u>الهدف:</u> إحداث استراتيجية لتدبير تدفق المهاجرين على المستوى الوطني، والتنسيق وتسهيل نشاط الهيئات المعنية بتنظيم تدفق المهاجرين، إضافة إلى تتبع وتقييم تأثير الهجرة على البلاد.	

المؤسسة	المشاريع والمبادرات لإدراج الهجرة ضمن سياسات التنمية	الموارد المالية	القدرات التقنية
وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية	يتعلق الأمر بالشرط الأول من برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ استراتيجية تدبير الهجرة.  منذ 2006، يدعم الاتحاد الأوروبي موريتانيا في تدبير الهجرة، والحدود والأمن عبر آليات متعددة. ويكتسي المشروع بُعداً إقليمياً أوسع يهدف إلى تحسين الكفاءات في تدبير تدفق المهاجرين في بلدان الساحل، وهي النيجر، ومالي، وموريتانيا، والسنغال.	8 مليون أورو	ساهم المشروع في بناء 4 مراكز حدودية، وتجهيز 15 مركزاً حدودياً بالأجهزة المعلوماتية، وتجهيز 3 مراكز حدودية بالطاقة، وتكوين مستخدمين 11 مركزاً حدودياً في مجال رصد ومراقبة تدفق المهاجرين، والتجهيز بمعدات تسهيل رصد الحدود، والدورات التكوينية في مراقبة والتكفل بالمهاجرين الأجانب في مازق والاجتماعات السنوية الإعلامية على المستوى الجهوي الموجهة لقوات الشرطة والدرك.

## تونس

السياسات والبرامج	الآليات المؤسسية
برنامج إدماج الكفاءات التونسية بالخارج في	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكتابة الدولة

التعليم العالي، والبحث العلمي، ونقل التكنولوجيا	الهجرة وللتونسيين بالخارج
الهدف: جعل الكفاءات بالخارج رهانا استراتيجيا لتنمية تونس اجتماعيا واقتصاديا	
برنامج إدراج الهجرة ضمن السياسات التنموية 2013-2014 <sup>35</sup>	برنامج تديره كتابة الدولة للهجرة، وديوان التونسيين بالخارج ووزارة التنمية والتعاون الدولي، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة
الهدف: صياغة مخطط عمل وطني لإدراج الهجرة الدولية ضمن المخططات التنموية.	

المؤسسة	المشاريع والمبادرات لإدراج الهجرة ضمن سياسات التنمية	الموارد المالية	القدرات التقنية
ديوان التونسيين بالخارج	تنظيم والمشاركة في المنديات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالهجرة والتنمية		
ديوان التونسيين بالخارج، والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل	تدابير ترمي أساسا إلى دعم جماعات الشتات عبر الصياغة المنتظمة لدليل عن استثمارات التونسيين المقيمين بالخارج، ودعم العودة المؤقتة للعمال المؤهلين		

وهكذا يتضح لنا بأن جميع البلدان تدرك وجود علاقة قوية بين الهجرة والتنمية وأشارت إلى استراتيجيات وسياسات تسمح بمضاعفة الآثار الإيجابية للهجرة والتقليص من آثارها السلبية.

ورغم الاهتمام الملحوظ من لدن السلطات العمومية، لم يُفصح الإطار الوطني للتخطيط الاستراتيجي في التحول إلى فضاء حقيقي يتم عبره التطرق إلى أولويات الهجرة من أجل صياغة رؤية شاملة وتقاطعية.

وبالتالي، لا نجد بأنه يتم إدراج الهجرة بصفة منتظمة في جميع مراحل عملية التنمية : التخطيط، والتنفيذ، والتقييم.

ولا يتم التطرق للهجرة على أنها مجال قائم بذاته، شامل ومتربط على مستوى سياسات التنمية. وفي حين أن ظاهرة الهجرة تزداد تعقيدا، تميل البلدان إلى التعامل معها بطريقة متقطعة حسبما يتضح من ارتفاع عدد البرامج التي تتكلف بها مؤسسات مختلفة.

<sup>35</sup> تونس هي أحد البلدان المستفيدة من برنامج "تعميم مراعاة الهجرة في التخطيط الإنمائي". هذا البرنامج الذي يمتد على ثلاث سنوات انطلق في نيسان/أبريل 2013 ما يزال في المرحلة التحضيرية. ويهدف أساسا إلى دعم إنشاء مخطط عمل وطني لإدراج الهجرة الدولية في التخطيط الإنمائي. وقد سبق لكتابة الدولة بدعم من منظمة العمل الدولية-تونس، تحديد مجموعات العمل مع الوزارات الرئيسية من أجل بلوغ هذا الهدف.

### 3- التنسيق المؤسسي البيئي وآليات التشاور والرصد والتقييم مع المجتمع المدني

فيما يخص السؤال المتعلق بآليات التنسيق بين المؤسسات الحكومية، يتبين بأن البلدان قد أحدثت عددا من الهيئات المشتركة بين المؤسسات مع تعيين عدد من مراكز التنسيق المكلفة بالهجرة، ويختلف عددها حسب البلدان، إلى جانب آليات مختلفة للتنسيق، متركزة في بعض البلدان ومنتشرة في أخرى. ويبرهن كل ذلك على أن الفاعلين المعنيين يدركون مساهمة الهجرة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وجوابا عن السؤال المتعلق بوجود آلية تشاور مع المجتمع المدني، والنقابات، ومنظمات أرباب العمل، والجامعات ومراكز البحث، والشركاء الدوليين، ومنظمات المهاجرين الأجانب والمهاجرين، تحدثت البلدان عدد من الملتقيات والاجتماعات مع الشركاء المعنيين.

إن المجتمع المدني نشيط جدا في البلدان، إذ أن جزءا من التزام الجالية المقيمة بالخارج يتم في إطار هياكل جموعية. ويتعلق الأمر بالطلبة المهاجرين: التكوين هو أساس التجمع، الجمعيات المهنية / شبكة الكفاءات: أساس التجمع هو المهنة. ويجمع هذا النوع من الجمعيات مختلف المهن: المعلوماتيون، والأطباء، وخبراء القانون، والجامعيون، والمقاولون، وغيرهم. وتسعى هذه الفئة إلى خدمة مصالحها وتساعد على نقل الكفاءات نحو البلد الأصلي، هيئات التنمية المحلية/الإقليمية: أساس التجمع هو المنطقة الأصلية. وتلتزم هذه الجمعيات أساسا بتنمية منطقتها الأصلية في مختلف الميادين: البنى الأساسية، والتعليم، والصحة. وتعمل أساسا في المناطق الريفية، التي تعاني من ضعف الخدمات الأساسية؛ الجمعيات التي تناضل من أجل الحقوق المدنية و/أو السياسية: أساس التجمع هو المطالبة بحق مدني و/أو سياسي واحد أو أكثر يتعلق بوضعية المرأة، وبالحق في التصويت والترشح، وحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وحماية البيئة، وغيرها. من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى بعض الفاعلين مثل المجتمع المدني الموريتاني الذي يشهد نشاطا من لدن بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تسعى إلى إقناع المرشحين المحتملين بالعدول عن الهجرة الأجنبية غير الشرعية، وذلك انطلاقا من التراب الموريتاني وعبره. ولا توجد آليات رسمية لإشراك المجتمع المدني في صياغة السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالهجرة والتنمية. ومع ذلك، فالمؤسسات تعي أهمية مساهمة الجمعيات العابرة للحدود التي تحشد أو تم إنشاؤها على يد مهاجرين علاقة بالتنمية المحلية.

### 4- البعد دون الإقليمي والتعاون بين دول الجنوب

تذكر الجزائر تجربة وطنية مهمة من حيث علاقتها مع الجيران بالجنوب. إذ فيما يتعلق بتعليم الطلبة الأفارقة، تم منذ الستينيات إحداث نظام المنح الدراسية. وسنة 2012-2013، تسجل 7311 طالبا في الجامعات الجزائرية (الشعب الرئيسية: علوم الهندسة، والعلوم البحتة، وعلوم الحياة والأرض، والعلوم الطبية، والعلوم الإنسانية، والعلوم الاجتماعية والقانون). وهكذا، تسجل 626 طالبا أفريقيا من أصل 684 في التكوين المهني (شهادة التقني المتخصص: الكهرباء، والإلكترونيات، والبناء والأشغال العمومية، والمعلومات، والصناعات الغذائية، والبيئة والنظافة ومعالجة المياه).

وتم إحداث لجان ثنائية حدودية مع النيجر ومالي، في المجال الاقتصادي والاجتماعي من أجل تنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية الاقتصادية في المدن الحدودية، خصوصا بهدف ضمان استقرار السكان في المناطق الحدودية، وتعبئة الموارد المائية والطاقة، ووسائل الاتصال اللاسلكية، والسمعية البصرية، وتبادل الخبرات في مجال استخدام المواد المحلية في البناء الريفي، والبحث والتجارب الزراعية، والتغطية الصحية، وتشجيع المبادلات التجارية والتوأمة بين الجماعات الجزائرية في المجال الثقافي والرياضي وبين بلديات نيجرية ومالية. كما يمثل مجال أمن الحدود جانبا مهما لجهود التعاون.

وقد تمثل إجراء ذو أهمية كبيرة في محو الديون تجاه خمسة عشر بلدا من أفريقيا جنوب الصحراء يمكن اعتباره بمثابة نقل أموال عمومية (902 مليون دولار أمريكي). وقد تم إبرام اتفاقيات لتجنب الازدواج الضريبي وتشجيع الاستثمار بين بلدان الجنوب.

وأخيرا، نذكر مشروع إنشاء المدرسة العليا للضمان الاجتماعي بالجزائر بعد التوقيع على اتفاق مع منظمة العمل الدولية: شهادة الماستر بالنسبة لبلدان اتحاد المغرب العربي والبلدان الأفريقية حيث اللغة الفرنسية لغة مشتركة (أول سنة جامعية 2014-2015).

وبالنسبة للمغرب، وبالتحديد مع الوكالة المغربية للتعاون الدولي، نذكر المنحة المخصصة للطلبة الأجانب (أفريقيا ومنطقة الكاريبي).

وغالبا ما تُذكر الإحصائيات الصادرة عن الوكالة المغربية للتعاون الدولي بالمغرب، في وسائل الإعلام المغربية عند الحديث عن الطلاب من أفريقيا جنوب الصحراء. غير أن هذه الإحصائيات تخص الطلاب الأجانب من جميع الجنسيات. فتفيدنا معلومات الوكالة المغربية للتعاون الدولي، بأنه من 2003/2002 إلى 2008/2007 انتقل عدد الطلاب الأجانب من 4692 طالب ممنوح من هذه الوكالة و 558 طالب غير ممنوح إلى 6608 طالب ممنوح و 750 طالب غير ممنوح<sup>36</sup>. ويتضح إذن ارتفاع عدد الطلبة الأجانب الممنوحين وغير الممنوحين بنسبة 28% في غضون ست سنوات، أي بمعدل ارتفاع 8,5% سنويا إلى حدود 2007/2006، علما أن عدد الطلبة الأجانب انخفض سنة 2008/2007 بنسبة 0,5%. وتختلف نسبة المنح المسلمة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من سنة لأخرى: إذ بلغت 73% سنة 2008/2007. ويمكننا القول بأنه في هذه السنة كان من بين الطلاب الممنوحين من الوكالة المغربية للتعاون الدولي 4823 ينحدرون من أفريقيا جنوب الصحراء. وحسب الوكالة، بلغ عدد الطلاب المنحدرين من أفريقيا جنوب الصحراء الممنوحين وغير الممنوحين 5961 طالبا سنة 2010/2009<sup>37</sup>.

وهكذا، تبرز هذه الأرقام بوضوح ارتفاعا ضئيلا وثابتا في عدد الطلبة من جنوب الصحراء بالمغرب، وهو معدل بعيد جدا عن التصور الذي في أذهان العديد من الفاعلين المؤسسيين والإعلاميين اليوم، ويحيل ليس فقط في التفكير في الغزو، وإنما في اعتبار المنح الدراسية "تخفي" حركة هجرة نحو أوروبا.

ونذكر تجربة مهمة أيضا تخص مشروع سياسة الشتات الأفريقي والشرق أوسطي، في إطار ثلاث بعثات تبادل التجارب مع النيجر ولبنان والسنغال. ويتم تنفيذ مشروع سياسة الشتات الأفريقي والشرق أوسطي "تعزيز سياسة الشتات الأفريقي والشرق أوسطي من خلال التبادل بين دول الجنوب" في إطار الحوار حول هجرة العبور عبر المتوسط.

وعلى وجه الخصوص، تعتمد سياسة الشتات الأفريقي والشرق أوسطي وبشكل مباشر على المبادرة السابقة هجرة العبور عبر المتوسط "ربط جماعات المهاجرين في الخارج تحقيقا للمزيد من التطور- جرد بالإمكانات والممارسات المؤسسية" الذي ينفذه المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ومنظمة الهجرة الدولية في الفترة الممتدة ما بين 2009-2010.

<sup>36</sup> المصدر [www.amci.ma](http://www.amci.ma).

<sup>37</sup> م. بيرالدي "D'une Afrique à l'autre - Migrations subsahariennes au Maroc"، إصدارات KARTHALA، 2011.

ويقدم هذا الجرد لمحة عن الإمكانيات والممارسات المؤسسية للدول الشركاء، بينما تسعى سياسة الشتات الأفريقي والشرق أوسطي إلى سد الثغرات المؤسسية والاحتياجات الخاصة المحددة وذلك اعتمادا على إجراءات تعزيز الإمكانيات الحقيقية. ويهدف المشروع بشكل عام إلى "تعزيز الإمكانيات المؤسسية للسلطات الوطنية المكلفة بالهجرة، من أجل استغلال أفضل لإسهامات جاليات مغربيها".

وفي إطار التعاون الثنائي، أنجزت تدابير ومشاريع مع كل من مالي والسنغال، ووقعت الوزارة مذكرة تفاهم لتبادل الخبرات مع وزارة الشؤون الخارجية ومع السنغاليين المقيمين بالخارج، لدعم المواطنين المغاربة المقيمين بالسنغال والمواطنين السنغاليين المقيمين بالمغرب. وتوجد مذكرات تفاهم من نفس النوع قيد النقاش مع الكوت ديفوار وتونس ومصر.

وأقيمت شراكة مع دولة الفلبين ذات الخبرة العميقة في تدبير شؤون جاليات مغربيها، خصوصا في إطار قابلية حمل الحقوق الاجتماعية.

وأخيرا، وفي إطار عملية الرباط (المؤتمر الأوروبي-أفريقي حول الهجرة والتنمية) تم تنفيذ برامج وتدابير مختلفة مع منظمة تعزيز الإمكانيات بالشراكة مع البلدان الشركاء من أفريقيا جنوب الصحراء.

وبالنسبة لموريتانيا، تم فتح حوار يهدف إلى تنسيق الاستراتيجيات المتعلقة بتدبير الهجرة والحدود، وقد تميز الحوار بتبادل مهم للخبرات والممارسات الحميدة.

وفيما يخص تونس، أخذت هذه الأبعاد في الاعتبار، وأنجزت بعض المشاريع المشتركة على المستوى الإقليمي. ويبدو أن عددا كبيرا من الطلبة المنتمين إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء يدرسون في جامعات تونس، إلا أنه تعذر علينا الاطلاع على الإحصائيات.

من جهة أخرى، يبدو من الأهمية بمكان تسليط الضوء على تجربة مشروع سياسة الشتات الأفريقي والشرق أوسطي في تونس، وذلك في إطار زيارة التبادل بين أعضاء ديوان التونسيين بالخارج إلى لبنان، من أجل دراسة الممارسات الحميدة المتعلقة بمساهمة الشتات اللبناني في تنمية لبنان. ومن المرتقب هذه المرة أن تستقبل تونس زيارة وفد من السنغال.

أما بخصوص السودان ومصر، فلم نتمكن من الحصول على بيانات دقيقة.

## 5- الدراسات الوطنية والخرائطية

لم تنجز البلدان إلا دراسات معدودة بشأن الهجرة. وإن كان بعضها، كما هو الحال بالنسبة للجزائر، يخص مواطنيها المقيمين بالخارج، فهي في مجملها دراسات جد قديمة. فيما يخص المغرب، أنجزت دراسات حديثة تهم أساسا الجالية المغربية المقيمة بالخارج. وبالنسبة لموريتانيا، أجريت دراسة السياق حول التقييم الوطني لسياسات الهجرة سنة 2009. أما في السودان، فقد أجريت دراستان قديمتان جدا تستهدفان هجرة القوى العاملة.

وبالنسبة لتونس ومصر، لم يتم الإجابة عن هذه الجوانب. وفيما يتعلق بالخرائطية، فيبدو أنها غير متوفرة في جميع البلدان.

## ثالثا - الأولويات في مجال الهجرة

## 1- الحاجة إلى التكوين في موضوع الهجرة والتنمية

تُعد الاحتياجات المعبر عنها في بناء قدرات مختلف الفاعلين في موضوع الهجرة والتنمية احتياجات مهمة. وفي الواقع، تشير البلدان إلى وجود خصائص في المعرفة التقنية عن كيفية إدماج مسألة الهجرة بطريقة منهجية وفي جميع مراحل عملية التنمية. وقد تمت الإشارة إلى باقي القدرات كتلك المرتبطة بأفضل تخطيط وتدريب للتنمية وكذا تنسيق أفضل بين جماعات الشتات.

وقد أشارت الجزائر إلى حاجة بعض الفاعلين إلى التكوين، ويتعلق الأمر بجمعيات الطلبة المهاجرين وأيضاً مراكز الدراسات.

ويحدد المغرب نوع التعزيز المرغوب فيه؛ إذ يقترح العمل على إنجاز كتيبات تشمل الممارسات الحميدة في مجال تدبير الأنشطة المتعلقة بالتنمية المشتركة وبالتكوين وتبادل الخبرات فيما يتعلق بتحديد وإنجاز مشاريع حقيقية ودراسات بشأن آليات تقييم آثار سياسات الإدماج على التنمية.

وتعتبر مصر أن الأولوية تتجلى في توفير الدعم على الصعيد الوطني والإقليمي في جميع المجالات، مع إهمالها كلياً للبلديات والجمعيات والمجتمع المدني. وتحتاج موريتانيا إلى الدعم على جميع المستويات وفي جميع القطاعات باستثناء التدبير المالي. وأخيراً، وبالنسبة للسودان، تشير الحاجة إلى بناء القدرات إلى "المعرفة التقنية بشأن الهجرة والتنمية، والتخطيط المرتبط بالتنمية ونسج الروابط ومساعدة جماعات الشتات".

ويُعد تعزيز الإمكانات البشرية والمؤسسات حول مقاربة الهجرة والتنمية عاملاً حاسماً في وضع تخطيط استراتيجي يعمل على إدماج الهجرة في سياسة التنمية.

ومن الصعب تخيل استمرارية هذا الإجراء، بدون تكييف تقني فعلي لكل بلد. ومن المستحسن العمل على إدماج أوسع للفاعلين المعنيين والجماعات المحلية في منظمات المجتمع المدني وجماعات الشتات، وباقي الشركاء الجمعويين والقطاع الخاص.

ويقدم الجدول التالي عرضا للاحتياجات التي حددها كل بلد:

الاحتياجات من حيث تنمية القدرات					
الفاعلون	المعرفة التقنية بأن الهجرة والتنمية	التخطيط المرتبط بالتنمية	تدبير المشاريع	نسج الروابط ومساعدة جماعات الشتات	التدبير المالي
السلطات المركزية	البلدان الستة المدروسة	البلدان الستة المدروسة	المغرب، موريتانيا	الجزائر، المغرب، موريتانيا، السودان	مصر، موريتانيا، السودان
السلطات الإقليمية	الجزائر، مصر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، مصر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، مصر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، مصر، المغرب، موريتانيا، تونس	مصر، موريتانيا، تونس
السلطات المحلية	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، تونس
جمعيات المهاجرين (المهنية)	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس
جمعيات المهاجرين (المتطوعون)	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس
المنظمات غير الحكومية	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس	الجزائر، المغرب، موريتانيا، تونس
غيرها					
جمعيات المهاجرين (الطلبة)	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر
مراكز البحث الخاصة	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر

## 2- الأولويات في مجال الهجرة

فيما يخص الأولويات التي ذكرتها البلدان المعنية، توجد العديد من أوجه التشابه ونذكر منها:

### أ) تحويل أموال المهاجرين من أجل المساهمة في التنمية الوطنية والاستثمار

يتغير حجم تحويلات الأموال من بلد إلى آخر، وقد عرف تصاعدا متزايدا في السنوات الأخيرة. وتمثل تحويلات الأموال مصدرا هاما لتمويل اقتصادات البلدان النامية وكذا تمويل السكان المستفيدين، وهم ينتمون غالبا إلى الطبقات الفقيرة من المجتمع، والتي يتحسن مستوى معيشتها بفضل هذه الموارد. وتظل تدفقات الأموال مستقرة حتى في غضون الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية ولاسيما في بلدان إقامة المهاجرين.

ومما يُتفق عليه أن المهاجرين، الدائمين والمؤقتين، يستثمرون غالبا في قطاع العقارات، وذلك إما لتملك مسكن عائلي أو لأغراض أخرى غير منتجة بالأساس.

### ب) تعبئة كفاءات جماعات الشتات من أجل المساهمة في التنمية

علاوة على الرأسمال المالي الذي قدمه المهاجرون وجماعات الشتات، لقد أصبح اليوم مشهودا لهم بقدرتهم على المساهمة بحصة مهمة في الرأسمال البشري بفضل تزايد عدد حاملي الشهادات العليا، ويعتبرون كذلك أحيانا فاعلين جوهريين في المبادلات التجارية بين البلد الأصلي والبلد المضيف، وكذا حاملين لمشاريع بإمكانها المساهمة في تحفيز العمالة وتطوير البنى الأساسية، محليا على وجه الخصوص. ونشير هنا إلى المنصات الإلكترونية التي تروم تعزيز التواصل بين المهاجرين وعلاقاتهم وكذا استثماراتهم في مشاريع تهم مجتمعهم الأصلي. ويتعلق الأمر بانتقاء مشاريع تستجيب بشكل أفضل لخيار المستثمر، مع ضمان تحقيق الربح.

### ج) تشجيع التنقل وتجنب هجرة الأدمغة

لا تزال ظاهرة هجرة الأدمغة تشكل قضية حساسة في موريتانيا والجزائر. فبالنسبة للجزائر، "... تمثل (..) مشكلا أساسيا بالنسبة للبلدان الأصلية من المنطقة الأوروبية، إذ تعرقل تطور اقتصادها"<sup>38</sup>. أما باقي البلدان فلا تتحدث عن هجرة الأدمغة، غير أنها ترغب بشدة في أن يتم تشجيع تنقل العمال والباحثين والطلاب على وجه الخصوص. وهكذا، فإن هذا التنقل المنشود ينطلق من الفرضية التي تفيد بأن هؤلاء الأشخاص ستتاح لهم الفرصة لتنميين أفضل للرأسمال البشري المكتسب في إطار هجرة دائرية شبيهة بالدورات التكوينية وتحسين المستوى في بلدان الاستقبال. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب لا يعتبر التنقل من بين الأولويات، لكن لا بد من القول بأن هذا الموضوع وصل إلى مرحلة متقدمة بالنسبة لهذا البلد ولا سيما مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة من أجل التنقل<sup>39</sup>.

### د) تحسين طريقة جمع البيانات عن الهجرة

<sup>38</sup> وردت في التقرير "السياسات الأوروبية للهجرة: أية رهانات" الصادر عن المجلس الوطني للدراسات الاستراتيجية، الجلسة العامة السادسة والعشرون، الجزائر، الجزء 4 "الهجرة الجديدة".

<sup>39</sup> [http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-is-new/news/news/2013/docs/20130607\\_declaration\\_conjointe-maroc\\_eu\\_version\\_3\\_6\\_13\\_fr.pdf](http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/what-is-new/news/news/2013/docs/20130607_declaration_conjointe-maroc_eu_version_3_6_13_fr.pdf)

يبدو أن الجزائر هي الدولة الوحيدة التي تسلط الضوء على قلة البيانات عن الهجرة. فضمن الأولويات المذكورة، يُشار أولاً إلى الحاجة إلى تحديد إشكالية الهجرة وذلك بإنشاء هيئة يقطعة وآلية لجمع البيانات عن الهجرة من خلال إتقان معرفة مؤشرات الهجرة. غير أنه عند تحليل أجزاء أخرى من الاستبيان، يتضح بأن موضوع جمع البيانات يحظى بالأولوية لدى جميع البلدان المعنية بالدراسة.

#### ه) النهوض بحقوق المهاجرين الأجانب

بخصوص النهوض بحقوق الأجانب أو المهاجرين الأجانب، فإن المغرب هو البلد الوحيد الذي يعتبره موضوعاً ذا أولوية. وتظل الهجرة دائماً قضية حساسة وجعلت تداعيات الأزمة الاقتصادية من المهاجرين أهدافاً سهلة المنال. وفي هذا السياق، إذا وجب ضمان تدبير فعال للحدود من جهة، فعلى الدول من الآن فصاعداً وضع برامج فعالة وشاملة للهجرة الدولية، تعمل على إدماج التنمية واحترام حقوق الإنسان.

## الجزء الثاني – الخلاصات والتوصيات

حسب نموذج الهجرة والتنمية، تُعد الهجرة أداة فعالة في خدمة التنمية البشرية ومصدرا هاما للرأسمال. وقد تم التعبير بشكل واضح عن هذا النموذج الجديد في التقرير المعنون: "التغلب على العراقيل: التنقل والتنمية البشرية" الذي يؤكد على أن الحرية والهجرة والتنقل هي محرك التنمية البشرية. كما يقترح التقرير سلسلة من الإصلاحات الموجهة إلى حكومات بلدان الاستقبال وأيضا الأصلية وكذا إلى مختلف الأطراف ذات المصلحة (القطاع الخاص والنقابات ومنظمات الهجرة والمنظمات غير الحكومية)<sup>40</sup>.

ولهذه الغاية، ترى المجموعة العالمية المعنية بالهجرة في الدراسة التي أنجزتها بعنوان: "تعميم مراعاة الهجرة في التخطيط الإنمائي" بأن المستوى الأكثر ملائمة لإدماج مفهوم الهجرة والتنمية هو التخطيط على المستوى الوطني؛ إذ يتم في هذا المستوى تحقيق أكثر النتائج الملموسة من حيث الأثر الإنمائي (مثل الأهداف الإنمائية للألفية).

وتتطلب عملية إدماج عنصر الهجرة والتنمية في الاستراتيجيات الوطنية، المرتكزين المؤسساتيين التاليين:

أولا: بنية مؤسساتية للهجرة والتنمية؛

ثانيا: خطة عمل وطنية عن الهجرة والتنمية.

وأصبحت إمكانات الهجرة القادرة على النهوض بالتنمية (بما في ذلك التنمية البشرية) تستفيد من الاهتمام اللازم على الأقل في الخطاب السياسي لحكومات البلدان التي شملتها الدراسة. إلا أن التنفيذ المنهجي للاستراتيجيات ما يزال في خطواته الأولى؛ إذ مازالت عدة أسباب تُفسر عدم إدماج المهاجرين والهجرة بطريقة منهجية في المخططات الاستراتيجية التنموية وذلك على جميع المستويات (الوطنية والإقليمية والمحلية)، وهي على النحو التالي:

- 1- يمثل انعدام المعلومات والبيانات الإحصائية لاعتماد مؤشرات موثوقة، على الأرجح، أحد أهم العقبات القائمة؛
- 2- مكن المسح من تسليط الضوء على أن إدماج الهجرة في البلدان الستة يُنجز بطريقة آنية غير متناسقة؛ مما لا يسمح بتحقيق مقاربة منسجمة وتنسيق فعال بين مختلف الهيئات الوطنية ونجاح حقيقي لسياسات التنمية. وبالتالي نلاحظ غياب استراتيجية وخطة عمل مكرسين لمراعاة القضايا المتعلقة بالهجرة بشكل منظم وشامل. ومع ذلك، يتبين أن الإجراءات والتدخلات العمومية بشأن الهجرة تتم استجابة للتحديات التي تفرضها مختلف جوانب الهجرة.
- 3- ارتكزت التدابير الحكومية في السنوات الأخيرة على العناصر التالية:  
أ) بشأن هجرة العبور غير الشرعية: تم تعزيز مراقبة الحدود البرية والبحرية والتعاون مع الاتحاد الأوروبي للحد من وتيرة تفاقم هذه الظاهرة. وفي هذا الإطار، يتوجب مستقبليا تحسين ظروف حقوق الإنسان مع سن تشريعات جديدة.

<sup>40</sup> يمكن لهذه الإصلاحات أن تضاعف من ثمار التنمية البشرية وتدعو إلى: فتح أبواب الدخول الموجودة لفائدة المزيد من العمال، خصوصا منهم الأقل تأهيلا؛ ضمان الحقوق الأساسية للمهاجرين، خصوصا الولوج إلى خدمات التعليم والصحة وآليات حماية المستخدمين؛ تقليص مصاريف الإجراءات المتعلقة بالهجرة؛ إيجاد الحلول المتفق عليها التي تستفيد منها الجهات المستقبلة والمهاجرون الذين تستقبلهم؛ تسهيل تنقل الأفراد داخل بلدانهم؛ إدراج الهجرة ضمن استراتيجيات تنمية البلدان الأصلية.

ب) بالنسبة لتدبير شؤون اللاجئين: سيتم قريباً سن تشريعات وطنية جديدة تسمح بتحسين شروط وإجراءات منح اللجوء للأشخاص الذين يلتمسون اللجوء ودراسة ملفاتهم التي يتزايد عددها.

ج) بالنسبة لتدبير شؤون القوى العاملة الأجنبية: تمت خلال السنوات الأخيرة المصادقة على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، خصوصاً تلك التي تتعلق بحقوق المهاجرين.

وفضلاً عن هذه العناصر المتعلقة بتدبير شؤون المهاجرين، تجدر الإشارة إلى وجود عدة جوانب هامة متعلقة بالهجرة والتي لا نتطرق إليها أية مبادرات عمومية، مثل هجرة الأدمغة وانتقال ذوي الكفاءات.

د) وقد سمح لنا البحث أيضاً، بمراقبة التطور التشريعي المتعلق بالهجرة في البلدان المعنية؛ غير أنه ينبغي بذل جهود أكبر في هذا المجال (بالنسبة لبعض البلدان) بُغية انسجام الإطار التشريعي مع التوصيات الصادرة عن الاتفاقيات والصكوك الدولية بشأن الهجرة الدولية.

ذ) وقد تعذر أيضاً الحصول على معلومات بشأن الميزانية المخصصة للتدابير التي تقوم بها مختلف الهيئات.

ر) وتبقى الهجرة مسألة سياسية جد حساسة ومثيرة للجدل؛ الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى التركيز الجهود التقنية والمالية على البعد الأمني والإنساني بدلاً من التركيز على التنمية البشرية.

ز) تستخدم البلدان مختلف الأطر الاستراتيجية الإنمائية مع جداول زمنية وقطاعات ومناطق جغرافية مختلفة. ويشمل تعدد أدوات التخطيط هذا، مقارنة غير متجانسة تُعرقل سير هذه العملية.

س) انعدام التعاون والحوار بين الدول الأصلية والدول المستقبلة للمهاجرين حول مسألة الهجرة والتنمية (باستثناء شراكة التنقل الموقعة بين المغرب والاتحاد الأوروبي).

## التوصيات

بناءً على ما لاحظناه في البلدان الستة، توجد تفاعلات إيجابية وسلبية بين الهجرة والتنمية (استثمارات الشتات، هجرة الأدمغة). ويستحسن التدخل بطريقة منهجية نظراً لتعقد هذه التفاعلات. وتتمثل أفضل وسيلة لذلك في إدماج مقارنة الهجرة والتنمية ضمن الأطر الوطنية للتخطيط الإنمائي. فهذه الأطر تساعد مثلاً على تكييف الأهداف الإنمائية للألفية مع المستوى الوطني، وعلى صياغة استراتيجيات ملائمة لسياق كل بلد على حدى، وعلى المساهمة في فعالية المساعدة الإنمائية.

ومن أجل إدماج الهجرة في التخطيط الوطني الإنمائي، يجب مراعاة مختلف التأثيرات المترتبة عن الهجرة في كل هدف متعلق بالاستراتيجية الإنمائية وفي جميع مراحل عملية التخطيط: الصياغة، التنفيذ، والرصد والتقييم.

وسنقترح في هذا الجزء مجموعة من التوصيات.

**الإطار التشريعي والآليات المؤسسية والتمويل:**

يستنتج في البداية من التحاليل المنجزة طوال مدة البحث، أن تدبير ظاهرة الهجرة يفقر إلى الإطار الاستراتيجي المتماسك والمحدّد للأهداف والتوجهات ووسائل التدخل؛ إذ أن العديد من المجالات تستلزم المزيد من الإيضاح من حيث تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها والمزيد من الصرامة في برامج التدخل.

وفيما يتعلق بهجرة العبور غير الشرعية، ينبغي تأهيل التدابير الحالية استجابة للشكاوي المُقدّمة من مختلف الأطراف المعنية في مجال حماية حقوق الإنسان بصفة عامة ومن المهاجرين بصفة خاصة. ويتعلق الأمر بحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وتقليص تكاليف هجرة العمال، من أجل القضاء على استغلال المهاجرين بما في ذلك الاتجار في البشر. كما يجب تحسين نظرة العموم تجاه المهاجرين، ذلك أن المهاجرين يساهمون بدرجة كبيرة في تنمية بلدان الوجهة.

وينبغي رصد إدماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلية، والقوانين التي تخول الحق في الإقامة، إضافة إلى الإجراءات المنظمة للتجنيس. ويتعين بهذا الصدد الانطلاق من الاعتراف بالحقوق المدنية والاجتماعية للمهاجرين (كالحق في التصويت والمشاركة السياسية، والحصول على الضمان الاجتماعي في أقل مدة ممكنة). وستكون هذه بمثابة الخطوة الأولى لتفعيل الخطاب السياسي والتي ستجسّد السمة الأكثر وضوحاً للانتقال من تجريم الهجرة إلى فكر الانتقال والتبادل عبر الحدود بين السكان كظاهرة ومساهمة إيجابية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الثقافي.

وأما بالنسبة للشّتات، فإذا كانت الحكومات تأمل في أن تساهم جماعات المهاجرين والشتات مساهمة أكبر في بلدهم الأصلي، فينبغي عليها تسهيل مشاركتهم وتمكينهم من الأطر والوسائل الملانمة التي ترمي إلى تحسين أشكال عودة المغتربين المؤهلين، وإحداث مكاتب الاستشارة للمهاجرين، خصوصاً في منطقتهم الأصلية؛ وكذا تشجيع جمعيات المهاجرين الإقليمية والمحلية وإنشاء الشراكة مع الجمعيات التنموية من أجل المساهمة في إنجاز المشاريع الإنمائية على المستويين الإقليمي والمحلي.

وفيما يتعلق بهجرة الأدمغة، توجد اتفاقيات وآليات بديلة بالنسبة للبلدان التي شهدت نزيف عمّالها تُعادل الاستثمارات التي بذلتها هذه البلدان لتكوينهم وتزويدهم بالكفاءات المهنية والأكاديمية.

وفي هذا السياق، من المهم أيضاً دعم التدابير التي من شأنها أن تعزز قابلية حمل هذه الحقوق، خصوصاً فيما يتعلق بمعاشات التقاعد.

ومن أجل بلوغ انخراط واسع النطاق في إدماج موضع الهجرة والتنمية من لدن الجماعات المحلية ضمن التخطيط الاستراتيجي، ينبغي التركيز على استراتيجية الربح المتبادل التي من شأنها تسهيل تنفيذ الخطط الإنمائية عبر:

- فرصة تطوير الربط البيني بين الشبكات القائمة محلياً مع تلك التي يكونها المهاجرون في دول المهجر من أجل التنمية المحلية؛
- قدرة استثمار المهاجرين من أجل الرفع من القدرة الاقتصادية للتراب الوطني؛
- تعبئة قدرات وكفاءات المهاجرين القادرين على أن يصبحوا فاعلين في التنمية المحلية؛
- تبادل الخبرات المكتسبة في مجال الحقوق.

إن صياغة سياسة فعالة ينطوي بالضرورة على تخصيص موارد مالية كبيرة ضمن ميزانية الدولة. كما ينبغي على وزارة المالية أن تشارك من المنبع في سير العملية. ومن المستحسن الاستلham من عملية

إدخال النوع الجنساني في تخطيط الميزانية (التخطيط الذي يراعي النوع الجنساني). وقد أظهرت التجربة أن نجاح وترويج هذه العملية رهين ليس بإشراك وزارة الاقتصاد والمالية وحدها، وإنما مختلف القطاعات الوزارية؛ فضلا عن استمرار التعاون بين مختلف المنظمات الدولية (البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي وغيرها)<sup>41</sup>.

وعلى غرار بعد النوع الجنساني أو البيئة، إن مراعاة موضوع "الهجرة والتنمية" يجب أن يتم عبر صياغة مقاربة تراكمية. ويتمثل الشرط الأول في عملية إدماج هذا العنصر في الدعم الواضح والقوي من السلطات العمومية من أجل تنفيذ جدول الأعمال وضمان تكييف المشروع مع السياق الوطني. وبالنسبة لبلدان المغرب العربي، يمكن أن يتم هذا الإدماج على المستوى القطاعي، مع التذكير بأن البلدان المدروسة تصوغ مخططات استراتيجية قطاعية حيث من السهل على عنصر الهجرة والتنمية أن يجد مكانه فيها.

### بناء القدرات، وجمع البيانات والرؤية الإقليمية

إن تنفيذ إدماج الهجرة ضمن الاستراتيجيات التنموية يستلزم قدرات معينة. ويجب أن يبدأ **بناء القدرات** المرتبطة بمسائل الهجرة أولا بتقييم القدرات القائمة من أجل تحديد مكان القوة والضعف، وتنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز الكفاءات على المستوى الوطني والمحلي من أجل إدماج الهجرة في السياسات والبرامج.

### أهمية البيانات الموثوقة والحاجة الملحة في الحصول عليها

إن جمع بيانات موثوقة هو العنصر الجوهري لتنفيذ أية سياسة أو برنامج أو استراتيجية تخص الهجرة. فيستحسن إدراج موضوع المؤشرات المتعلقة بالهجرة في كل نوع من عمليات المسح الوطنية والتعداد السكاني. وينبغي أن يتكلف مرصد الهجرة، حسبما اقترحته مختلف البلدان، بجمع البيانات وإنجاز عمليات مسح ذات جودة.

وبالنسبة للبلدان التي شملتها الدراسة، توجد بعض البيانات إلا أنها غير مستغلة بسبب غياب التنسيق بين مختلف الهيئات المكلفة بالهجرة. ونذكر على سبيل المثال أن القنصليات في مختلف البلدان تملك أرقاما ومعلومات تخص المهاجرين، لكنها ينبغي أن تكون أكثر تفصيلا ومسترسلة زمنيا حتى يتسنى استغلالها. وبالتالي، من الأولوية إدراج الهجرة في الجدول الزمني للتنمية، وتعزيز قاعدة البيانات الفعلية عن الهجرة وقاعدة بيانات الشركاء المعنيين بالهجرة والتعاون.

### النوع الجنساني والهجرة

<sup>41</sup> في إطار التجربة التي خاضها المغرب، تتمثل أهم مكتسبات هذه العملية في إنشاء آليات ودلائل ميزانية التي تمثل مرجعا منهجيا لتطبيق الميزنة التي تراعي النوع، من جهة، ومن جهة أخرى تُعد صياغة تقرير الميزنة التي تراعي النوع آلية لتقييم السياسات العمومية من حيث الاحتياجات المتباينة للسكان الهدف. ولا يتعلق الأمر بعنصر مرافعة في الموضوع لفائدة المجتمع بأسره، ولكن خصوصا آلية تقييم السياسات العمومية وآلية توعية موجهة للمسؤولين الذين يحضرون الميزانيات.

تضطلع هجرة النساء بدور أساسي في تجربة الهجرة، سواء تعلق الأمر بالمهاجرات أو بنساء يمكنهن في البلاد. وبالتالي، فتحليل موضوع النوع الجنساني في مجال الهجرة يكتسي أهمية قصوى لفهم مختلف تجارب الهجرة ونتائجها منذ جمع البيانات.

**تعزيز الحوار مع جميع الجهات المعنية:** المجتمعات المدنية، والشبكات وجمعيات المهاجرين (التي تكون غالبا نشيطة جدا في البلاد): يتعين إدماجهم كطرف معني في الحوارات داخل البلدان المستقبلة وأيضا كشركاء وسطاء في الحوارات مع البلدان الأصلية وفي البلدان المستقبلة، مما يعني ضرورة إشراكهم منذ المرحلة الأولى من عملية التخطيط الاستراتيجي.

تستلزم عملية الإدماج بالضرورة التنسيق الذي يمكن أن يربط فيما بين التدابير والاستراتيجيات المنفذة. ويُعد دور المؤسسات الوطنية وباقي الأطراف المعنية (مراكز البحث، الجماعات المحلية، وغيرها) المنخرطة في موضوع الهجرة، جوهرية: ينبغي إنشاء أوجه التآزر أو العمل على تراكم التجارب المحققة في هذا المجال.

نجد اليوم بأن العديد من البلدان هي في نفس الوقت بلدان أصلية وبلدان العبور وبلدان الوجهة، وبالتالي، هناك بلدان على اختلافها الكبير تتشارك في ظاهرة الهجرة. وتمثل الهجرة فرصة ثمينة، إذ كلما اجتمعت العناصر المشتركة كلما توفرت تلقائيا إمكانيات التعاون. ومن أجل تحقيق هذا التعاون، يتم الاعتماد على الشراكات الثنائية، عبر البرامج المشتركة التي تسمح بتعلم كل طرف من الآخر وإيجاد الحلول الملائمة. ولا شك أنه لا يمكن معالجة هذه المواضيع ضمن التعاون الثنائي وحده، بل يجب أن يساندها الحوار متعدد الأطراف.

### **تعزيز التعاون للانتقال من المقاربة الثنائية إلى المقاربة الإقليمية**

ينبغي تعزيز التعاون بين بلدان المغرب العربي وكذا مع بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي ينحدر منها جزء من المهاجرين. وينبغي أن يتجاوز هذا التعاون حلقة محاربة الاتجار في البشر لكي يركز على الرساميل الاجتماعية للمهاجرين من أجل إدراج عنصر الهجرة والتنمية.

### **تثمين التعاون بين دول الجنوب وتعميقه**

يوجد تعاون تقليدي بين دول الجنوب عبر اتفاقيات ثنائية مهمة. فمن جهة، يتزايد عدد الطلاب القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء الذين يتابعون دراسات مؤهلة في بلدان المغرب العربي. إلا أن هذا النوع من التعاون ليس مستغلا بما فيه الكفاية. فيمكننا التفكير في برامج مخصصة بين البلدان التي ينحدر منها الطلاب وبلدان المغرب العربي. وقد أشاد الشركاء بآلية مشروع سياسة الشتات الأفريقي والشرق أوسطي على أنها وسيلة لنسج الروابط والتبادل بين باقي بلدان الجنوب. وبالتالي، سيكون من الأجدى مضاعفة المبادرات المماثلة، وبأن تتولى البلدان بنفسها تنظيمها.

## المراجع

- Agier Michel : «Gérer les indésirables. Des camps de réfugiés au gouvernement humanitaire ». Paris, Flammarion, 2008.
- Ammassari S. « Gestion des migrations et politiques de développement: Optimiser les bénéfices de la migration internationale en Afrique de l'Ouest », BIT, Genève. 2005
- Assemblée Générale des Nations Unies, Convention internationale sur la protection des droits de tous les travailleurs migrants et des membres de leur famille, 1990.
- A. Dal Lago, Esistono davvero i conflitti tra culture ? Una riflessione storico-epistemologica, in C. Galli (a cura di), Muculturalismo. Il Mulino, Bologna 2006
- Atlas de la migración Marroquí en España (2004), UAM, Etude pluridisciplinaire : Partenaires Espagnols : le Centre des Etudes Internationales Méditerranéennes, le Ministère du Travail et des Affaires Sociales, le secrétariat d'Etat à l'Emigration et l'Observatoire Permanent de l'Emigration.
- Banque Mondiale, « Recueil des statistiques de 2011 sur les migrations et les envois de fonds » (Migration and Remittances 2011)
- Bekouchi, Mohamed Hamadi : « La diaspora marocaine: Une chance ou un handicap? », Rabat. (2003):
- Belguendouz, Abdelkrim : « Le traitement institutionnel de la relation entre les Marocains résidant à l'étranger et le Maroc », CARIM Research Reports 2006/06.
- Berriane, Mohamed « Les Marocains résidant en Allemagne ». In: Fondation Hassan II pour les Marocains résidant à l'étranger/IOM (éditeur): Marocains de l'extérieur, Rabat. (2003).
- Berriane, Mohamed et Aderghal, Mohamed : « Migration/développement : Etude pour l'adaptation du programme mexicain 3 pour 1 au cas du Maroc ». Equipe de recherche Région et régionalisation. E3R/GTZ.
- Berriane, Mohamed : « Les rapports du migrant rifain avec sa région d'origine ». In: Revue de géographie du Maroc. (2003).
- Bilan commun de pays - 2010, Nations Unies Maroc
- Bourchachen, Jamal : « Apports des transferts des résidents à l'étranger à la réduction de la pauvreté: cas du Maroc ». (2000).
- Bossard, Raymond « Un espace de migration. Les travailleurs du Rif oriental (Province de Nador) et l'Europe, Montpellier » (1979).
- Cartographie des flux migratoires des Marocains en Italie. Projet « Migration, Retours : Ressources pour le développement ». OIM 2010.
- CARIM Notes d'analyse et de synthèse 2009/24 Module Socio-Politique Projet de coopération sur les questions liées à l'intégration sociale des immigrés, à la migration et à la circulation des personnes. La dimension sociopolitique de la question Migration et Développement en Algérie. Hocine Labdelaoui.
- CARIM Notes d'analyse et de synthèse 2012/01 Série - Migrations méditerranéennes et subsahariennes: évolutions récentes Module démographique et économique. « Migration en Algérie : nouvelles tendances Rafik Boukalia-Hassane ».

CERED « Migration et Retour, Ressources pour le Développement » MigRESSOURCES Juillet 2007. La publication propose une analyse des « domaine phénoménologiques » qui caractérisassent « l'émergence d'une action sociale proprement dite » de la migration..

CERED « Migration et Retour, Ressources pour le Développement » MigRESSOURCES Juillet 2007. La publication propose une analyse des « domaine phénoménologiques » qui caractérisassent « l'émergence d'une action sociale proprement dite » de la migration.

CERED « Migration et Retour, Ressources pour le Développement » MigRESSOURCES, Juillet 2007.

Conventions CEDAW, ICESCR, ICCPR, CRC et CERD sont des actes portant sur les droits de l'homme en général alors que la Convention MWC est spécifique aux travailleurs migrants.

Conférence sur les théories de la migration et du changement social -IMISCOE, Oxford, Angleterre.

Daoud Zakya: « Marocains de l'autre rive : les immigrés marocains acteurs du développement durable », éditions Tarik. (2005).

Daoud Zakya: « La diaspora marocaine en Europe », éditions La croisée des chemins. (2012).

Décompte des migrants. Cinq mesures pour de meilleures données sur la migration. Rapport de la commission sur les données relatives à la migration internationale pour la recherche et la politique de développement. Mai 2009.

De Haas, Hein : « Morocco's Migration Transition: Trends, Determinants and Future Scenarios », Global Migration Perspectives, No. 28, April. (2005).

De Haas, H. « Migration, remittances and regional development in Southern Morocco», Geoforum. (2006).

De Haas, Hein/ Roald Plug: «Cherishing the Goose with the Golden Eggs: Trends in Migrant Remittances from Europe to Morocco 1970-2004». In: International Migration Review, Vol. 40, No. 3. (2006)

De Haas, Hein: « Engaging Diasporas. How Governments and Development Agencies can Support Diaspora Involvement in the Development of Origin Countries», International Migration Institute, Oxford. (2006).

De Haas, H. «The Impact of International Migration on Social and Economic Development in Moroccan Sending Regions»: A Review of the Empirical Literature. Oxford: International Migration Institute, James Martin 21st Century School, University of Oxford. Working Papers, 3. (2007).

De Haas Hein et Simona Vezzoli : « Il est temps de tempérer les espoirs : Comparaison des expériences en matière de migration et développement au Maroc et au Mexique ». Institut des Migrations Internationales. Université d'Oxford 2007.

Economist (The): « Weaving the world together: Mass migration in the internet age is changing the way that people do business ».Nov. 2011

Egypt Migration Profile by Angela Smith 2012.

El Wardi, Laïdi/ Mustapha Khyar : « Les produits et services financiers destinés aux Marocains Résidant à l'Etranger ». In: OECD (éditeur): Migration, Remittances and Development, Paris. (2005).

European Agency for the Management of Operational Cooperation at the External Borders. Programme of Work 2012, Member States of the European Union.

From Migration to Development Lessons Drawn from the Experience of Local authorities, Initiative Conjointe UE-NU sur la migration et le développement

Fondation Hassan II : « Emigrés - Immigrés dans le Développement Local ». Observatoire de la communauté des marocains résidant à l'étranger (OCMRE). (2003).

Fondation Hassan II pour les Marocains Résidant à l'Etranger: « Marocains de l'Extérieur & Développement. Pour une nouvelle dynamique de l'investissement, Rabat ». Observatoire de la communauté des marocains résidant à l'étranger (OCMRE). (2005).

Fondation Hassan II pour les marocains Résidant à l'Etranger : « Le troisième âge »- Observatoire de la communauté des marocains résidant à l'étranger (OCMRE). 2006.

GTZ : « La diaspora marocaine en Allemagne : Sa contribution au développement du Maroc ». 2008.

Guengant J.P. « Migration internationales et développement : Les nouveaux paradigmes ». In : Revue européenne de migrations internationales. Vol 12 N° 2. 10ème anniversaire

Hein de Haas et Simona Vezzoli. Il est temps de tempérer les espoirs : Comparaison des expériences en matière de migration et développement au Maroc et au Mexique ». Institut des Migrations Internationales. Université d'Oxford 2007

Hamdouch, Bachir : « Les Marocains résidant à l'étranger. Une enquête socio-économique », Rabat. (2000)

Hamdouch Bachir, 2007, « L'impact de la migration de retour sur les pays d'origine – Le cas du Maroc », OCDE, Paris.

Haut-Commissariat au Plan : « l'Insertion Socio- Economique des Marocains Résidant à l'Etranger dans les Pays d'Accueil » réalisée par le CERED en août- septembre 2005.

H. Khelfaoui «La diaspora algérienne en Amérique du Nord : une ressource pour son pays d'origine ? Institut Universitaire Européen 2006

ICMD en général : [www.migration4development.org](http://www.migration4development.org).

Ihadiyan, Abid (2006): Les transferts monétaires des MRE. Évaluation et affectation. Papier présenté au séminaire «Migration et Développement» organisé par Goethe Institut, GTZ et AMERM les 15 et 16 septembre 2006 à Tanger.

Institut Universitaire Européen, Consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales, Profile migratoire Algérie, 2010.

Institut Universitaire Européen, Consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales, Profil Migratoire Tunisie, 2010.

Institut Universitaire Européen, Consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales, Révolution tunisienne et migration clandestine vers l'Europe : réactions européennes et tunisiennes, 2011.

Institut Universitaire Européen, Consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales, Migration Profile Egypt, 2010.

Institut Universitaire Européen, Consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales, Profil Migratoire Mauritanie, 2010.

Institut Universitaire Européen, Consortium euro-méditerranéen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales, Migration profile Sudan, 2012 ; Forced Migration Online, Country Guide : Sudan, 2006.

Khachani, Mohamed (2005): Les Marocains d'ailleurs. La question migratoire à l'épreuve du partenariat euro-marocain, Rabat.

King, R., Skeldon, R. & Villnetari, J. (2008, Juillet). Internal and International Migration: Bridging the Theoretical Divide.

Le Groupe de la Banque africaine de développement en Afrique du Nord 2012 Une année de transition

Lacroix, Thomas (2005): Les réseaux marocains du développement. Géographie du transnational et politiques du territorial, Paris (Presses de Sciences Po).

Lacroix, Thomas (2005): L'engagement citoyen des Marocains de l'étranger: Les migrants et la démocratie dans les pays d'origine. In: Hommes et Migrations, no 1256, juillet-août 2005.

Mainstreaming migration into development planning. A handbook for policy makers and practitioners - 2010, Global Migration Group (GMG)

Migration et Développement : une approche issue de la base – 2011, Initiative Conjointe UE-NU sur la migration et le développement.

Organisation internationale du Travail (OIT), Conventions N° 97 et 143.

Ould Brahim Ould Jiddou Fah dans le cadre du projet de recherche de l'Institut international d'études sociales « Faire des migrations un facteur de développement : une étude sur l'Afrique du Nord et l'Afrique de l'Ouest ». 2010

Peraldi M. « D'une Afrique à l'autre - Migrations subsahariennes au Maroc ». KARTHALA Editions, 2011

Protocole de Palerme (2000)

Position africaine commune sur la migration et le développement, 2006, p. 3.

Pallida S. « Migration critiques. Repenser les migrations comme mobilités humaine en Méditerranée ». Karthala 2011 (Paris).

Plan Cadre des Nations Unies pour la Coopération au Développement (UNDAF) 2012-2016 - Nations Unies Maroc.

Migration en Mauritanie. PROFIL NATIONAL 2009. Préparé pour l'OIM par Sidna Ndah Mohamed Saleh.

Recommandations en matière de statistique des migrations internationales des Nations Unies, 1998.

Rapport du Fonds des Nations Unies pour la population (UNFPA) intitulé « Etat de la population mondiale en 2007 : libérer le potentiel de la croissance urbaine

Rapport mondial sur le développement humain 2009. « Lever les barrières : mobilité et développement humain ».

Rapport mondial sur le développement humain 2009. Lever les barrières : mobilité et développement humain.

Réduire les coûts des transferts d'argent des migrants et optimiser leur impact sur le développement: Outils et produits financiers pour le Maghreb et la Zone franc. Naceur Bourenane, Saïd Bourjij et Laurent Lhéria. Epargne sans frontières Décembre 2011

Recueil de statistiques 2011 sur les migrations et les envois. Dilip Ratha, Sanket Mohapatra et Ani Silwal de la Banque mondiale.

Réseau Euro-Méditerranéen des Droit de l'Homme. « ASILE ET MIGRATIONS DANS LE MAGHREB ». Fiche de renseignements : ALGERIE. Copenhague – Décembre 2012

Réseau Euro-Méditerranéen des Droit de l'Homme. « ASILE ET MIGRATIONS DANS LE MAGHREB ». Fiche de renseignements : MAROC. Copenhague – Décembre 2012

Réseau Euro-Méditerranéen des Droit de l'Homme. « ASILE ET MIGRATIONS DANS LE MAGHREB ». Fiche de renseignements : TUNISIE. Copenhague – Décembre 2012

Royaume du Maroc, Système des Nations Unies au Maroc, Plan cadre des Nations Unies pour l'aide au développement 2012-2016.

Samir Abdelkrim « Diasporas : passerelles pour l'investissement, l'entrepreneuriat et l'innovation en Méditerranée » AMINA Investment Network Ensemble pour une Méditerranée compétitive -2010.

S. Ammassari 2005, Gestion des migrations et politiques de développement: Optimiser les bénéfices de la migration internationale en Afrique de l'Ouest, BIT, Genève.

Thorogood, Winqvist entre 1995 et 1999 6 million de migrants qu'on quitté l'Europe plus de la moitié avaient un âge compris entre 20 et 39 ans

Ulrich, B. (2006) « Potere e Contropotere nell'Età Globale », Laterza, Bari, 2010.

Williamson, J., 1988, « Migration and Urbanization », in Handbook of Development Economics, Vol 1 A, Chenery H. et Srinivasan T., (eds), North-Holland, Elsevier Science Publishing, Amsterdam.

WDI - Banque mondiale et Banque d'Algérie.

## لائحة المختصرات

إطار التعاون الاستراتيجي	CdCS
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا	CEA
الجماعات الاقتصادية الإقليمية	CER
المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	CIPD
الإطار الوطني الاستراتيجي لتقليص الفقر	CNSRP
الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر	CSLP
الإطار الاستراتيجي لتقليص الفقر	CSRP
لجنة الاتحاد الأفريقي	CUA
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	HCR
المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	INDH
وزارة الشؤون الخارجية	MAE
المغاربة المقيمون بالخارج	MRE
الأهداف الإنمائية للألفية	ODM
المنظمة الدولية للهجرة	OIM
منظمة العمل الدولية	OIT
منظومة الأمم المتحدة	SNU
الاتحاد الأفريقي	UA
اتحاد المغرب العربي	UMA
فريق الأمم المتحدة القطري	UNCT
إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	UNDAF
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة	UNESCO